قول الإمام أحمد:
ثلاثة كتب ليس لها أصول
" المغازي والملاحم والتفسير "
دراسة حديثية تحليلية

إعداد

د/ أحمد زايد مبروك أحمد

مدرس الحديث النبوي وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية
بكلية التربية بنين بالقاهرة – جامعة الأزهر الشريف

ملخص البحث

موضوع هذا البحث (قول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول "المغازي والملاحم والتفسير" دراسة حديثية تحليلية) يتناول فيه الباحث بيان المفهوم العلمي للمغازي والملاحم والتفسير، ثم يؤكد صحة ما نُسب إلى الإمام أحمد من أن هذه العلوم الثلاثة ليس لها أصول، وأن العلماء قديمًا وحديثًا وجهوا عبارة الإمام أحمد بتوجيهات سديدة من بينها أنهم قالوا: إن هذه العبارة قالها الإمام أحمد لمصنفات اطلع عليها وظهرت في عصره في هذه العلوم الثلاثة، وأن مقصد الإمام أحمد بقوله (لا أصل له) عند الإطلاق يعني به الضعف بأي وجهٍ من الوجوه المعروفة لدى أئمة الحديث وحفاظه، وأن التدوين في العلوم الثلاثة – المغازي والملاحم والتفسير – يختلف عن التدوين في أحاديث العقائد والأحكام، فيتساهل في أحاديث المغازي والملاحم والتفسير مالا يتساهل في غيرها، ويُضاف إليها أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب والزهد، وأن أعلم الناس بالمغازي موسى بن عقبة وعروة بن الزبير، وبالملاحم أبي عمرو الداني وابن كثير، وبالتفسير ابن عباس وابن مسعود – ﷺ –، وأن العلوم الثلاثة – المغازي والملاحم والتفسير – بها أحاديث صحيحة في الصحيحين وسائر دواوين السنة المشرفة، وبلغ من اهتمام المحدثين بالعلوم الثلاثة – المغازي والملاحم والتفسير – أنهم نصوا عليها في كتب المصطلح وعلوم الحديث.

ABSTRACT

This paper aimed to investigate the words of Imam Ahmad: “Three books have no foundations "Al-Maghazi (The Battles), Al-Malahim (The Epics) and Al-Tafseer (The Interpretation)": An analytical Hadithi study. The paper reports the definitions of battles,epics and interpretation highlighting the extent to which what attributed to Imam Ahmed is true. The paper revealed that older and recent scholars has provided precise instructions to these words of Imam Ahmed. Some of them reported that Imam Ahmed has read these books in this era and “have no foundations” generally means their weakness with regard to what is known about Hadith scholars in this period of time. They also added that documenting Hadith of laws and doctrines is totally different from that of the three given sciences as scholars might disregard things in these sciences rather than others. The paper highlighted that the prominent figures of Al-Maghazi Science are Musa bin Okba and Orwa bin Elzobair, of Al-Malahim are Abi Amr Aldani and Ibn Katheer, and of Altafseer are Ibn Abbas and Ibn Masoud (May Allah Pleased with Them). The paper also highlighted that the three sciences have true hadiths that are reported in Alsahihain and other sunnah books. Due the imprtance of such three sciences, Hadith scholars have reported them in the books of terms and Hadith sciences.

Abstract in English

1 Title of the research: The words of Imam Ahmad: Three books have no foundations "Al-Maghazi (The Battles), Al-Malahim (The Epics) and Al-Tafseer (The Interpretation)": An analytical Hadithi study

2 Name of researcher: *Dr. Ahmed Zayed Mabrouk Ahmed*

3 Email: drahmadmabrouk@gmail.com

4 Keywords (Three books have no foundations "Al-Maghazi (The Battles), Al-Malahim (The Epics) and Al-Tafseer (The Interpretation).

5 Academic profile of the researcher: *Lecturer of Hadith and its sciences, Islamic Studies Department, Faculty of Education for Boys in Cairo - Al-Azhar University*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، جعل لنا القرآن الكريم نورًا وهدىً وشفاءً، والصلاة والسلام على سيد الرسل وخاتم الأنبياء سيدنا محمد – ﷺ –، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، ومن اقتفى أثرهم من المفسرين الفضلاء، والمحدثين الأعلام النبلاء الذين اهتموا بالقرآن الكريم تفسيرًا، وبالمغازي فقهًا وتعليمًا، وبالفتن تبصيرًا وتحذيرًا.

ثم أما بعد ؛؛؛

لقد اشتهر عن الإمام أحمد – / – بأن علوم التفسير والملاحم والمغازي لا أصل لها، مما جعل أهل العلم تتباين أقوالهم تجاه هذا القول، فمنهم من ضعفه، ومنهم من صححه ووجهه توجيهًا علميًا، واختلفت أراء أهل العلم في التوجيه قديمًا وحديثًا حول هذا القول، فمنهم من رأى أن مقصد الإمام أحمد – / – عدم وجود أحاديث مرفوعة صحيحة في هذه العلوم الثلاثة، وأن الغالب على أحاديث هذه العلوم الوقف والإرسال والقطع، ومنهم من رأى أن الإمام أحمد – / – يقصد كتبًا معينة صُنفت في عصره في هذه العلوم الثلاثة، وبرهنوا ذلك بأنه قال كتب ولم يقل علوم، ومنهم من وجه توجيهات أخرى غير هذين التوجيهين.

لقد صح عن رسول الله – ﷺ – تفسير بعض آي القرآن الكريم كتفسير الظلم بالشرك والقوة بالرمي وغير ذلك، وصح الكثير من أحاديث المغازي والفتن والملاحم، لدرجة أن صاحبي الصحيح (البخاري ومسلم) أفردا كتبًا في صحيحيهما للتفسير والمغازي والفتن والملاحم .

لذلك أردت أن أكتب في هذا الأمر لكي تنجلي الحقيقة الواضحة من قول الإمام أحمد – / –، فاخترت هذا الموضوع، وأسميته: قول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول " التفسير والملاحم والمغازي" دراسة حديثية تحليلية.

وترجع أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره إلى ما يلي:

١- المساهمة في خدمة السنة النبوية من خلال المعايشة مع أئمة الحديث الأعلام وحفاظه النقاد كالإمام أحمد شيخ الإمام البخاري – رحمهما الله تعالى –.

٢- معرفة مراد الإمام أحمد بقوله: " ليس له أصل، أو ليس له إسناد " عند الإطلاق.

٣- دراسة إسناد ما أُثر عن الإمام أحمد لمعرفة صحته من ضعفه.

٤- الرد على الطاعنين في الإسلام لعدم اعترافهم بهذه العلوم الثلاثة، وتشكيك عامة المسلمين فيها بناءً على قول الإمام أحمد – / –.

٥- بيان مقصد الإمام أحمد – / – من هذا المقولة الخاصة بالعلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير).

٦- عظم كُتب المغازي والملاحم والتفسير ومكانتها بين سائر العلوم.

٧- بيان أن التصنيف في المغازي والملاحم والتفسير يختلف تمامًا عن التصنيف في العقائد والأحكام.

٨- تصحيح ما عُلق ببعض الأذهان بأن دراسة الأسانيد قاصرة على المرفوع والموقوف فقط، بل الأمر يتعدى ذلك ليشمل المقطوع الذي أُضيف إلى التابعي فمن دونه كتابعي التابعي وأتباع تابعي التابعي وكل من جاء بعدهم حتى يومنا هذا.

٩- بيان أن الفتن والملاحم وأشراط الساعة من الأمور الغيبية، والتي يُشترط في معرفتها صحة النقل من القرآن الكريم والسنة النبوية.

١٠- أهمية التثبت والتحقق من صحة أحاديث المغازي والملاحم والفتن والتفسير.

١١- اشتهار مقولة الإمام أحمد - / - بين الباحثين وطلاب العلم دون فهم البعض لها فهمًا صحيحًا.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

من خلال البحث والتنقيب لم أقف على أي دراسة في هذا الموضوع .

خطة البحث

تشتمل الخطة على مقدمة، وتسعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: نبذة حول المراد بالمغازي والملاحم والتفسير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفهوم العلمي للمغازي.

المطلب الثاني: المفهوم العلمي للملاحم.

المطلب الثالث: مفهوم التفسير لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: تخريج قول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير"، ودراسة إسناده، والحكم عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخريج.

المطلب الثاني: دراسة الإسناد والحكم عليه.

المبحث الثالث: الباعث للإمام أحمد على قوله: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير".

المبحث الرابع: توجيه العلماء لقول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير".

المبحث الخامس: مراد الإمام أحمد بمصطلح (ليس له أصل، أو ليس له إسناد) على سبيل الإطلاق.

المبحث السادس: طريقة التدوين في المغازي والملاحم والتفسير.

المبحث السابع: مكانة العلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير) عند أئمة الحديث وحفاظه.

المبحث الثامن: مكانة العلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير) بين سائر العلوم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة كتب المغازي.

المطلب الثاني: مكانة كتب الفتن والملاحم.

المطلب الثالث: مكانة كتب التفسير.

المبحث التاسع: أعلم الناس بالعلوم الثلاثة(المغازي والملاحم والتفسير)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أعلم الناس بالمغازي.

المطلب الثاني: أعلم الناس بالملاحم.

المطلب الثالث: أعلم الناس بالتفسير.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

نبذة حول المراد بالمغازي والملاحم والتفسير

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفهوم العلمي للمغازي

المغازي: جمع مغزى يقال غزا يغزو غزوًا ومغزى، والأصل: غزوًا، والواحدة غزوة وغزاة، والغزوة: المرة، والغزاة: عمل سنة كاملة، وأصل الغزو: قصد العدو في دارهم. ومغزى الكلام مقصده(١).

والمراد بالمغازي هنا: ما وقع من قصد النبي - ﷺ - الكفار بنفسه أو بجيش من قبله، وقصدهم أعم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التي حلوها حتى دخل مثل أحد والخندق(٢).

المطلب الثاني: المفهوم العلمي للملاحم.

الملاحم: الفتن والحروب التي يكثر فيها القتل واحدتها ملحمة، فهي مأخوذة من اللحم، لكثرة لحوم القتلى فيها، ومن أسمائه - ﷺ -: «نبي الملحمة»(٣) يعني نبي القتال، وهو كقوله الآخر: «بعثت بالسيف»(٤).

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦٦/٣)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٤٤٦/٦)، جمهرة اللغة (٨٢٠/٢)، مجمع بحار الأنوار (٣٤/٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢٧٩/٧).

(٣) أخرجه أبو عوانة الإسفراييني في مستخرجه على مسلم في كتاب: المناقب، باب: بيان أسماء رسول الله - ﷺ - (٧٦/١٨) ح (١٠١٠٠).

(٤) حديث " بعثت بالسيف" أخرجه أحمد في مسنده من حديث ابن عمر - م - (٥١٥/٤) ح (٥١١٤). وفي معنى الملاحم ينظر: غريب الحديث للخطابي (٢٨٩/٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٠/٤).

المطلب الثالث: مفهوم التفسير لغة واصطلاحاً

التفسير لغة: "تفعيل" من الفسر، وهو البيان والكشف، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء، فيدور المعنى اللغوي حول الكشف والإبانة(١).

واصطلاحًا: تنوعت اراء العلماء فيه بناءً على تباين وجهات النظر في الفرق بين التفسير والتأويل، في حين أن التفسير يكون بما صح عن رسول الله – ﷺ – والصحب الكرام – ﷺ – خلافًا للتأويل القائم على الاجتهاد في فهم النص.

فقال الزركشي: التفسير: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – ﷺ –، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وقد أكثر الناس فيه من الموضوعات ما بين مختصر ومبسوط وكلهم يقتصر على الفن الذي يغلب عليه فالزجاج والواحدي في البسيط يغلب عليهما الغريب والثعلبي يغلب عليه القصص والزمخشري علم البيان والإمام فخر الدين علم الكلام وما في معناه من العلوم العقلية(٢).

وقال أبو طالب التغلبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة، أو مجازا، كتفسير الصراط: بالطريق والصيب: بالمطر(٣).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١٩٢/٤)، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (المقدمة/٥٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١٣/١).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (١٩٣/٤).

وقال قوم: ما وقع مبينا في كتاب الله ومعينًا في صحيح السنة سمي تفسيرًا، لأن معناه قد ظهر ووضح، وليس لأحد أن يتعرض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد لا يتعداه، والتأويل ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب الماهرون في آلات العلوم[١].

وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح: علم نزول الآيات وشئونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وحلالها وحرامها ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها[٢].

وقال محمد الأمين الشافعي: علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالته على مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشريّة، ثمّ هذا العلم قسمان:

تفسير: وهو ما لا يدرك إلّا بالنقل، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.

وتأويل: وهو ما يمكن إدراكه بالقواعد العربية، ويسمّى الأول رواية، وهذا دراية، والسرّ في جواز التأويل بالرّأي بشروطه، كما تقدّم دون التفسير: أنّ التفسير كشهادة على الله، وقطع بأنّه عنى بهذا اللفظ هذا المعنى، ولا يجوز إلّا بتوقيف، ولذا جزم الحاكم أنّ تفسير الصحابيّ مطلقا في حكم المرفوع، والتأويل: ترجيح لأحد المحتملات بلا قطع فاغتفر. والله أعلم[٣].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٤/١٩٤).

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (المقدمة/٥٤).

المبحث الثاني

تخريج قول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير "، ودراسة إسناده، والحكم عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخريج

- أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٢/١) فقال: سمعت محمد بن سعيد الحراني يقول: سمعت عبدالملك الميموني يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير.
- وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع فقال: أخبرنا أبو سعد الماليني، عن عبدالله بن عدي الحافظ به (١٦٢/٢) ح (١٤٩٣)، (بلفظه).
- لم أقف على من أخرجه سوى ابن عدي والخطيب.

المطلب الثاني: دراسة الإسناد والحكم عليه

أولاً: دراسة الإسناد:

١- محمد بن سعيد الحراني هو: مُحَمَّد بن سعيد بن حماد بن سَعْد أَبُو علي الحراني، روى عن عبدالملك الميموني ومسكين بْن بكير، ورَوَى عَنه: النَّسَائي وابن عدي، ذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له المزي ونقل قول أحمد بن سليمان: أنه في حد الشيوخ، وقال النسائي: لا أدري ما هو، ووثقه الدار قطني والخطيب والذهبي والسمعاني وابن جميع

وابن تغري بردي وابن المقرىء وابن عبدالهادي والسيوطي، وقال ابن حجر: شيخ، وخلاصة القول أنه ثقة، مات ٢٤٤هـ[١].

٢- عبدالملك الميموني هو: عبدالملك بن عبدالحميد بن عبدالحميد بن ميمون أبو الحسن الميموني، صاحب الإمام أحمد، سمع الإمام أحمد وروح

ابن عبادة، وروى عنه: أبو عوانة وأبو علي محمد بن سعيد الحراني، قال النسائي مرة: لا بأس به، وقال مرة أخرى: ثقة، وقال الخلال: الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر، فقيه البدن، كان أحمد يكرمه، ويفعل معه ما لا يفعله مع أحدٍ غيره، وقال الذهبي في تذهيب التهذيب: كان من كبار أصحاب الإمام أحمد، فقيه مفت، حافظ مشهور، وقال في تاريخ الإسلام: كان من جلة الفقهاء وكبار المحدثين، وقال في السير:

---

(١) محمد بن سعيد الحراني ترجمته في: الثقات لابن حبان (١٠٢/٩)، مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص: ٩٧)، المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (٢١٢٣/٣)، تاريخ بغداد (٥٣٣/٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦٩/٢٥)، تاريخ الإسلام للذهبي (١١١/٢٥)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٨٤٦/٣)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني في رجال الحديث وعلله (٥٧٧/٢)، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: ٥٥٦)، معجم ابن المقرئ (١٣٣)، معجم ابن جميع (٥٥)، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات (٢٧٤٧/٤)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٢٩٠/٣)، تهذيب التهذيب (١٨٧/٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٨٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٥٢)، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (٣٨/٣)، الأنساب للسمعاني (١٥٧/٦).

الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الفَقِيْهُ، أَبُو الحَسَنِ، عبدالمَلِكِ بنُ عبدالحَمِيْدِ ابنِ عبدالحَمِيْدِ بنِ شَيْخِ الجَزِيْرَةِ مَيْمُوْنِ بنِ مِهْرَانَ، المَيْمُوْنِيُّ، الرَّقِّيُّ، تِلْمِيْذُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمِنْ كِبَارِ الأَئِمَةِ، ووثقه أيضًا في الكاشف، وقال ابن حجر: ثقة فاضل لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، فخلاصة القول فيه أنه ثقة، مات ٢٧٤هـ[١].

٣- أحمد بن حنبل هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد أبو عبدالله الشيباني، روى عن إبراهيم بن سعد وهشيم، وروى عنه: البخاري ومسلم وخلق كثير، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن المديني وابن سعد وابن حبان والعجلي والذهبي وابن حجر، وخلاصة القول فيه أنه إمام حجة ثبت حافظ متفق على توثيقه، مات ٢٤١هـ[٢].

ثانياً: الحكم على الأثر:

الأثر صحيح، رجاله ثقات.

---

(١) عبدالملك الميموني ترجمته في: مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (ص: ٦٧)، الجامع لعلوم الإمام أحمد - الترجمة (٩٩/٢)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤٩/٦)، تاريخ الإسلام (٣٩٠/٢٠) سير أعلام النبلاء (٨٩/١٣)، الكاشف (٦٦٦/١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣١١/٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣٤/١٨)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٢٤٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

(٢) الإمام أحمد بن حنبل ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦٨/٢)، الثقات لابن حبان (١٨/٨)، الطبقات الكبرى (٢٥٣/٧)، الثقات للعجلي (ص: ٤٩)، الكاشف (٢٠٢/١)، تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

المبحث الثالث

: الباعث للإمام أحمد على قوله: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير "

هذا الكلام قاله الإمام أحمد بسبب وجود علماء معاصرين له غلب على مؤلفاتهم في العلوم الثلاثة (التفسير والملاحم والمغازي) الضعف والارسال فضلاً عن وجود الكثير من الموضوعات والاسرائيليات في هذه العلوم.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه الخطيب في جامعه عن عبدالصمد بن الفضل قال: سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: " من أوله إلى آخره كذب، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا "(١).

ففي عصر التابعين تضخم التفسير بالإسرائيليات والنصرانيات، لسبب أو لآخر مما دفع الإمام أحمد بن حنبل إلى أن يقول كلمته المشهورة: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي" أي ليس لها إسناد، لأن الغالب عليها المراسيل، وإلى أن يقول الإمام ابن تيمية: "والموضوعات في كتب التفسير كثيرة"(٢).

وقال أكرم ضياء العمري: وبسبب ما وضع في فضائل السور، قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والتفسير والملاحم"(٣).

أقول: ليس كل ما ورد من أحاديث في فضائل سور القرآن الكريم موضوعة، بل صحت جملة كبيرة من أحاديث فضائل السور في الصحيحين

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦٣/٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣)، دراسات في تاريخ العرب القديم (ص: ٣٩).
(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٤٠).

وسائر كتب السنة كفاتحة الكتاب، وسورتي البقرة وآل عمران، وآية الكرسي، وآخر آيتين من سورة البقرة، وخواتيم سورة آل عمران، والمعوذتين، وسورة الإخلاص التي أفرد لها الحفاظ مصنفات في فضلها ومكانتها كالحافظين ابن رجب الحنبلي، وأبي محمد الحسن الخلال وغيرهما.

فتأريخ مقولة الإمام أحمد مهم جدًا في معرفة مراده – / –، وذلك لأن بعض طلاب العلم قد ينصرف ذهنه إلى أن المراد به ما جمعه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم والأجزاء من الأحاديث والآثار في التفسير والمغازي والملاحم، وهذا غير صحيح، أو ما ذكره أئمة التفسير كابن جرير الطبري في جامع البيان في تأويل آي القرآن، أو ابن أبي حاتم في تفسيره، أو عبدبن حميد، أو غيرهم من أئمة التفسير المعروفين بالتفسير بالمأثور الذي هو أجل أنواع التفسير، أو ما ذكره علماء السيرة النبوية من تاريخ الغزوات وما وقع فيها من مواقف وأحداث كموسى ابن عقبة (ت ١٤١هـ)، له كتاب في المغازي كما نص على ذلك الإشبيلي والباباني[1]، وتعد مغازيه من أجل وأصح المغازي.

فاتضح مراد الإمام أحمد أنه انتقاد ما شاع في عصره من الكتب المؤلفة في هذه العلوم الثلاثة، وأنها تضمنت كثيراً من الأقوال المرسلة، وفيها كثير من الأخبار الباطلة التي تروى بأسانيد واهية، وهذا لا يعني أنه لا يصح في التفسير والمغازي والملاحم أحاديث وآثار؛ هذا بعيد عن مراد الإمام أحمد، فإنه قد صح من ذلك شيء كثير لكنه متفرق في مصنفات متعددة، وقد روى

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٩٨)، هدية العارفين (٤٧٧/٢).

هو - / - في مسنده أحاديث صحيحة وحسنة في هذه العلوم الثلاثة، وكذلك الشيخين في صحيحيهما اللذين هما أصح كتابين بعد القرآن الكريم.

والأمثلة على ذلك كثيرة.

أولاً: من أحاديث التفسير: تفسير الحساب اليسير بالعرض.

عن عائشة – ك –، عن النبي – ﷺ – قال: «من نوقش الحساب عذب» قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى: وَٱلْفُلْكِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَٱلنَّهَارِ [1] قال: «ذلك العرض»[2].

ثانيًا: من أحاديث المغازي: غزوة الفتح الأعظم (فتح مكة)، وفضل من شهد بدرًا مع رسول الله - ﷺ -.

عن علي بن أبي طالب – ﷺ – قال: بعثني رسول الله – ﷺ – أنا والزبير، والمقداد، فقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ[3]، فإن بها ظعينة[1]

(١) سورة الانشقاق الآية رقم (٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: العلم، باب: من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه (٣٢/١) ح (١٠٣)، وأخرجه أيضًا في كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عُذب (١١١/٨) ح (٦٥٣٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب (٢٢٠٤/٤) ح (٢٨٧٦)، وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٦/٤٠) ح (٢٤٢٠٠)، (٤٦٦/٤٢) ح (٢٥٧٠٧).

(٣) «روضة خاخ» هي بخآءين معجمتين: موضع بقرب حمراء الأسد من حدود العقيق، ورد ذكره في قصة حاطب بن أبي بلتعة عندما كتب إلى المشركين يخبرهم بأخبار النبي – ﷺ –، وبعث رسالته مع امرأة لحقها عليّ والزبير والمقداد عند روضة = = خاخ، في نواحي المدينة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٦/٢)، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ١٠٧).

معها كتاب، فخذوا منها» قال: فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى أتينا الروضة، فإذا نحن بالظعينة، قلنا لها: أخرجي الكتاب، قالت: ما معي كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب، أو لنلقين الثياب، قال: فأخرجته من عقاصها[٢]، فأتينا به رسول الله – ﷺ –، فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة، إلى ناس بمكة من المشركين، يخبرهم ببعض أمر رسول الله – ﷺ –، فقال رسول الله – ﷺ –: «يا حاطب، ما هذا؟» قال: يا رسول الله، لا تعجل علي، إني كنت امرأ ملصقًا في قريش، يقول: كنت حليفًا، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين من لهم قرابات يحمون أهليهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم، أن أتخذ عندهم يدا يحمون قرابتي، ولم أفعله ارتدادًا عن ديني، ولا رضًا بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله – ﷺ –: «أما إنه قد صدقكم»، فقال عمر: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال: " إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدرًا، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ". فأنزل الله السورة: ﴿وَٱلْفُلْكِ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ

(١) « ظعينة»: امرأة من النساء، فالظعن: النساء، واحدتها: ظعينة.، وأصل الظعينة: الراحلة التي يرحل ويظعن عليها: أي يسار، وقيل للمرأة ظعينة، لأنها تظعن مع الزوج حيثما ظعن، أو لأنها تحمل على الراحلة إذا ظعنت، وقيل الظعينة: المرأة في الهودج، ثم قيل للهودج بلا امرأة، وللمرأة بلا هودج. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٧/٣).

(٢) «فأخرجته من عقاصها» أي ضفائرها، جمع عقيصة أو عقصة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٦/٣).

رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ [1].

ثالثًا: من أحاديث الملاحم والفتن: علامات وأشراط الساعة.

عن عبدالله بن مسعود وأبي موسى الأشعري – م –، قالا: قال النبي – ﷺ –: «إن بين يدي الساعة لأيامًا، ينزل فيها الجهل، ويُرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج» والهرج: القتل[2].

---

(١) سورة الممتحنة الآية رقم (١).
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها: كتاب: المغازي، باب: غزوة الفتح (١٤٥/٥) ح (٤٢٧٤)، وفي كتاب: تفسير القرآن الكريم، باب: { لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء } (١٤٩/٦) ح (٤٨٩٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أهل بدر – ﷺ – وقصة حاطب بن أبي بلتعة – ﷺ – (١٩٤١/٤) ح (٢٤٩٤)، وأخرجه أحمد في مسنده (٤٢٣/١) ح (٦٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: الفتن، باب: ظهور الفتن (٤٨/٩) ح (٧٠٦٢)، (٧٠٦٤)، (٧٠٦٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٦/٤) ح (٢٦٧٢)، وأخرجه أحمد في مسنده (٥٤٩/٣) ح (٣٦٩٥)، (٤٦/٤) ح (٣٨١٧)، (٥٦/٤) ح (٣٨٤١)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح.

المبحث الرابع

توجيه العلماء لقول الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير "

للعلماء في توجيه قول الإمام أحمد:" ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير" عدة توجيهات نجملها فيما يلي:

التوجيه الأول للخطيب البغدادي قال عقب تخريجه لقول الإمام أحمد:

وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة[1] في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها[2].

فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها إلى الرسول - ﷺ - من وجوه مرضية وطرق واضحة جلية.

---

(١) سنوضح المراد من الكتب المخصوصة التي ذكرها الإمام أحمد بعد الانتهاء مما أخرجه وذكره الخطيب في جامعه .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٢/٢).
قلت: نقل هذا الكلام عن الخطيب كثير من الأئمة كالحافظين السخاوي والسيوطي، وكذا الفتني والغزي العامري والملا علي القاري.
المقاصد الحسنة للسخاوي (ص: ٧٤٦)، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (ص: ٢٢٥)، تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٨٢)، مجمع بحار الأنوار للفتني (٢١٣/٥)، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للغزي العامري (ص: ٢٦٨)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري (ص: ٣٩٩)، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للملا علي القاري (ص: ٢٢١).

وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل ابن سليمان[١].

وقد أسند الخطيب في جامعه ما يؤيد كلامه فقال: أخبرني أبو طاهر عبدالغفار بن محمد بن جعفر المؤدب، نا عمر بن أحمد الواعظ، نا عبدالله ابن معمر البلخي، نا عبدالصمد بن الفضل، قال: سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: " من أوله إلى آخره كذب فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا "[٢].

وأسند أيضًا قائلاً: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا أبو إسماعيل الترمذي، نا الأويسي، عن مالك: أنه بلغه أن مقاتل ابن سليمان، جاءه إنسان فقال له: إن إنسانا سألني ما لون كلب أصحاب الكهف فلم أدر ما أقول له قال: فقال له مقاتل: ألا قلت هو أبقع فلو قلت لم تجد أحدًا يرد عليك "[٣].

وقال الخطيب: قال أبو إسماعيل: سمعت نعيم بن حماد، يقول: «أول ما ظهر من مقاتل الكذب هذا، قال للرجل أما لو قلت أصفر أو كذا أو كذا من كان يرد عليك»[٤].

ثم عقب الخطيب بقوله: ولا أعلم في التفسير كتابًا مصنفًا سلم من علة فيه، أو عري من مطعن عليه. وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٢/٢) .
(٢) المرجع السابق (١٦٣/٢) ح (١٤٩٤).
(٣) المرجع السابق (١٦٣/٢) ح (١٤٩٥).
(٤) المرجع السابق (١٦٣/٢).

وصرف العناية إليها محمد بن إسحاق المطلبي ومحمد بن عمر الواقدي، فأما ابن إسحاق فقد تقدمت منا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم ويضمنها كتبه، وروي عنه أيضًا أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها[1].

أخبرنا بذلك – القائل الخطيب البغدادي – محمد بن عبدالواحد بن علي البزاز أنا عمر بن محمد بن سيف الكاتب، نا عبدالله بن أبي داود، قال: حدثني أبي، نا ابن أبي عمرو الشيباني، قال: سمعت أبي يقول: «رأيت محمد ابن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر» وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض، وكلام أئمتهم فيه طويل عريض[2].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٣/٢).

(٢) المرجع السابق (١٦٣/٢) ح (١٤٩٧).

الواقدي هو: مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن وَاقِدٍ الوَاقِدِيُّ، حَدَّثَ عَنْ: مُحَمَّدِ بن عَجْلاَنَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَثَوْرِ بن يَزِيْدَ، وغيرهم، وحَدَّثَ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بن سَعْدٍ – كَاتِبُهُ – وَأَبُو بَكْرٍ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بن شُجَاعٍ الثَّلْجِيُّ، وثقه يزيد بن هارون وابن نمير ومصعب الزبيري والمسيبي وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو بكر الصاغاني يحيى الزهري.

واختلف علماء الجرح والتعديل في حاله على قولين:

أولاً: المعدلون له، وهم كثيرون:

ذكره الذهبي في أعلام النبلاء وأثني عليه فقال: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم الواقدي، المديني، القاضي، صاحب التصانيف والمغازي، العلامة، الإمام، أبو عبدالله، أحد أوعية العلم، وذكره في تاريخ الإسلام ووصفه بالإمامة وأثني عليه فقال: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم الإمام أبو عبدالله المدني الواقدي، وكان من أوعية العلم. ولي قضاء الجانب الشرقي من بغداد، وسارت = = الركبان

بكتبه في المغازي والسير والفقه أيضا. وكان أحد الأجواد المذكورين، وقال ابن سيد الناس اليعمري: كان عالمًا بالمغازي واختلاف الناس وأحاديثهم، وقال محمد بن سلام الجمحي: محمد بن عمر الواقدي عالم دهره، وقال أبراهيم الحربي: الواقدي آمن الناس على أهل الإسلام، وأعلم الناس بأمر الإسلام، وقال عمرو الناقد: قلت للدراوردي: ما تقول في الواقدي؟ قال: لا تسألني عن الواقدي، سئل الواقدي عني، وذكر الداروردي الواقدي فقال: ذلك أمير المؤمنين في الحديث، وسئل أبو عامر العقدي عن الواقدي فقال: نحن نسأل عن الواقدي: إنما يسأل هو عنا، ما كان يفيدنا الأحاديث والشيوخ بالمدينة إلا الواقدي، وقال مجاهد ابن موسى: ما كتبت عن أحد أحفظ منه، وسئل عنه مصعب الزبيري والمسيبي فقالا: ثقة مأمون، وسئل عنه معن بن عيسى فقال: أنا أسأل عنه: هو يسأل عني، وسئل عنه أبو يحيى الزهري فقال: ثقة مأمون، وسئل عنه ابن نمير فقال: أما حديثه عنا فمستور، واما حديث أهل المدينة فهم أعلم به، وقال يزيد بن هارون ثقة، وقال عباس العنبري: هو أحب إلي من عبدالرزاق، وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام: ثقة، وقال إبراهيم: وأما فقه أبي عبيد فمن كتاب: محمد بن عمر الواقدي الاختلاف والإجماع كان عنده، وقال إبراهيم الحربي: من قال أن مسائل مالك بن أنس وابن أبي ذئب تؤخذ عمن هو أوثق من الواقدي فلا يصدق، لأنه يقول: سألت مالكًا، وسألت ابن أبي ذئب.

ثانيًا: المجرحون له، وهم قلة:

قال أحمد: هو كذاب، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث، وقال الدار قطني وأبو زرعة: ضعيف، وقال ابن عدى: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه، وقال ابن حجر في التقريب: متروك.

قلت: السبب في تضعيف الأمة له يرجع إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: كثرة الغرابة والتفرد.

قال ابن المديني: للواقدي عشرون ألف حديث لم نسمع بها، وقال يحيى بن معين: أغرب الواقدي علي رسول الله – ﷺ – في عشرين ألف حديث. =

= الجواب عن ذلك: أحسن وأجاد ابن سيد الناس في الرد على قضية الغرابة فقال: قد روينا عنه من تتبعه آثار مواضع الوقائع وسؤاله من أبناء الصحابة والشهداء ومواليهم عن أحوال سلفهم ما يقتضي انفرادًا بروايات وأخبار لا تدخل تحت الحصر، وكثيرًا ما يطعن في الراوي برواية وقعت له من أنكر تلك الرواية عليه واستغربها منه، ثم يظهر له أو لغيره بمتابعة متابع أو سبب من الأسباب: براءته من مقتضى الطعن فيتخلص بذلك من العهدة.

وقال أيضًا في مقام الدفاع عن الواقدي: سعة العلم مظنة لكثرة الأغراب، وكثرة الأغراب مظنة للتهمة، والواقدي غير مدفوع عن سعة العلم، فكثرت بذلك غرائبه.

الأمر الثاني: روايته عن معمر عن الزهري عن نبهان عن أم سلمة عن النبي - ﷺ -: «أفعمياوان أنتما».

الجواب عن ذلك: أن الواقدي لا حيلة له في ذلك فالحديث حديث يونس تفرد به ولم يروه غيره.

قال اليعمري: روينا عن الإمام أحمد – /– أنه قال: ما زلنا ندافع أمر الواقدي حتى روى عنه معمر عن الزهري عن نبهان عن أم سلمة عن النبي – ﷺ –: «أفعمياوان أنتما» فجاء بشيء لا حيلة فيه، والحديث حديث يونس لم يروه غيره.

وعقب قائلاً: وروينا عن أحمد بن منصور الرمادي قال: قدم علي بن المديني بغداد سنة سبع ومائتين، والواقدي يومئذ قاض علينا، وكنت أطوف مع علي على الشيوخ الذين يسمع منهم، فقلت: أتريد أن تسمع من الواقدي؟ ثم قلت له بعد ذلك: لقد أردت أن أسمع منه، فكتب إلى أحمد بن حنبل، كيف تستحل الرواية عن رجل روى عن معمر حديث نبهان مكاتب أم سلمة، وهذا حديث يونس تفرد به.

قال أحمد بن منصور الرمادي: فقدمت مصر بعد ذلك، فكان ابن أبي مريم يحدثنا به عن نافع بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب عن نبهان، وقد رواه أيضًا يعقوب ابن سفيان عن سعيد بن أبي مريم عن نافع بن يزيد كرواية الرمادي، قال الرمادي: فلما فرغ ابن أبي مريم من هذا الحديث ضحكت، فقال: مم تضحك؟ =

= فأخبرته بما قال علي وكتب إليه أحمد، فقال لي ابن أبي مريم: إن شيوخنا المصريين لهم عناية بحديث الزهري، وكان الرمادي يقول: هذا مما ظلم فيه الواقدي فقد ظهر في هذا الخبر أن يونس لم ينفرد به وإذ قد تابعه عقيل، فلا مانع من أن يتابعه معمر، وحتى لو لم يتابعه عقيل لكان ذلك محتملا، وقد يكون فيما رمى به من تقليب الأخبار ما ينحو هذا النحو.

الأمر الثالث: إنكار الإمام أحمد لأحاديثه ورفضه لها.

قال إبراهيم بن جابر: حدثني عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: كتب أبي عن أبي يوسف ومحمد، قلت له: كان ينظر فيها؟ قال: كان ربما نظر فيها، وكان أكثر نظره في كتب الواقدي.

وقال إبراهيم أيضًا: لم يزل أحمد بن حنبل يوجه في كل جمعة بحنبل بن إسحاق إلى محمد بن سعد، فيأخذ له جزءين من حديث الواقدي فينظر فيهما ثم يردهما، ويأخذ غيرهما.

وقال أحمد بن حنبل: كان الواقدي يقلب الاحاديث يلقى حديث ابن اخي الزهري على معمر ونحو هذا، أي يجعل ما لمعمر لابن أخي الزهري، ويجعل ما لابن أخي الزهري لمعمر.

الجواب عن ذلك: سئل إبراهيم الحربي عما أنكره أحمد على الواقدي، فبين سبب تضعيف الإمام أحمد له فقال: إنما أنكر عليه جمعه الأسانيد ومجيئه بالمتن واحدًا، وقال إبراهيم: وليس هذا عيبًا، فقد فعل هذا الزهري وابن إسحاق.

قلت: ثبت ذلك عن الزهري في أصح الكتب، ولم ينكر عليه أحد، فقد روى البخاري في صحيحه في مواضع منها ما جاء في كتاب: المغازي، باب: حديث الإفك (١١٦/٥) ح (٤١٤١)، فقال: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة -ك-، زوج النبي - ﷺ -، حين قال لها: أهل الإفك ما قالوا، وكلهم حدثني طائفة من =

ثم أسند الخطيب كلامًا للشافعي فقال: وقد أخبرنا علي بن أبي علي البصري بن عبدالعزيز البرذعي، أنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، نا يونس ابن عبدالأعلى، قال: قال لي الشافعي: «كتب الواقدي كذب»[1].

= حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وأثبت له اقتصاصا، وقد وعيت عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضا، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض، قالوا: قالت عائشة: كان رسول الله-ﷺ- إذا أراد سفرا أقرع بين أزواجه، فأيهن خرج سهمها خرج بها رسول الله -ﷺ- معه، قالت عائشة: فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله - ﷺ - بعد ما أنزل الحجاب، فكنت أحمل في هودجي وأنزل فيه ... الحديث.

قلت: بعد هذا العرض السابق تبين ثناء المحدثين على الواقدي-/-، مما يؤكد أنه يستشهد بحديثه، فقد نص ابن حجر في الفتح على أنه يستشهد به مطلقًا، وقال مرة أخرى: يستشهد به في السيرة والتاريخ، وقال ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ؟ قال: ما يعجبني إلا على الاعتبار، وما أحسن ختام ابن سيد الناس في ترجمته للواقدي قال: قد أثبتنا من كلام الناس في الواقدي ما يعرف به حاله. والله الموفق.

فحديث الواقدي في دائرة القبول في حالة عدم التفرد، وأما حديثه في السيرة والمغازي فهو في ذلك حجة وإمام. والله أعلم، مات ٢٠٧هـ. التاريخ الكبير [١٧٨/١]، الجرح والتعديل [٢١/٨]، الضعفاء الصغير للبخاري [ص ١٠٩]، الضعفاء والمتروكين للنسائي [ص ٢٣٣]، فتح الباري لابن حجر (١٦٦/٥)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦٩/١٦)، عيون الأثر (٢٢/١-٢٥)، تقريب التهذيب [ص ٤٩٨]، سير أعلام النبلاء [٤٥٤/٩]، تاريخ الإسلام، ت: تدمري (٣٦١/١٤).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٤/٢) ح (١٤٩٨).

وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١/٨) فقال: حدثناعبدالرحمن نا =

وعقب الخطيب قائلاً: وليس في المغازي أصح من كتاب موسى ابن عقبة مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره، فما روي من هذه الأشياء عمن اشتهر تصنيفه وعرف بجمعه وتأليفه هذا حكمه فكيف بما يورده القصاص في مجالسهم ويستميلون به قلوب العوام من زخارفهم؟ إن النقل لمثل تلك العجائب من المنكرات وذهاب الوقت في الشغل بأمثالها من أخسر التجارات(١).

فيفهم من كلام الخطيب: أن الإمام أحمد يُقصد كتبًا معينة صنفت في عصره في هذه العلوم الثلاثة كمغازي الواقدي وتفسير الكلبي والفتن لنعيم ابن حماد، والأمر لا يتعدى ذلك.

التوجيه الثاني للمحققين من أصحاب الإمام أحمد كما نقله الزركشي:

قال الزركشي بعد نقله لمقولة الإمام أحمد:

قال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك كثير(٢)، ونقل هذا الكلام عن المحققين من أصحاب الإمام أحمد، ولم ينسبه للزركشي الدكتور الذهبي – / –(٣).

= يونس بن عبدالأعلى قال: قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب.

قلت: قد تبين ثناء أئمة الحديث على الواقدي، ومعلوم لدى أهل الفن أن ابن أبي حاتم من المتشددين في الجرح والتعديل، فلا يعتد بقوله في أي راوٍ إلا مع جمهور المعتدلين من أئمة الجرح والتعديل. والله أعلم.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٤/٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٥٦/٢).

(٣) التفسير والمفسرون (٣٧/١).

ويفهم من كلام أصحاب الإمام أحمد أن الغالب على مرويات هذه العلوم الثلاثة أنها ليس لها أسانيد متصلة صحيحة، وإن صح بعضها.

قلت: الذي صح من التفسير عن رسول الله – ﷺ – مثل:

١- تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَٱلنَّهَارِ [١].

عن ابن مسعود قال: لما نزلت وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ وَٱلنَّهَارِ[٢]، قلنا: يا رسول الله، أينا لا يظلم نفسه؟ قال: " ليس كما تقولون: { لم يلبسوا إيمانهم بظلم } [٣] بشرك، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: وَٱلَّذِينَ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ وَٱلنَّهَارِ [٤].

٢- تفسير الحساب اليسير بالعرض.

عن عائشة – ك – عن النبي – ﷺ – قال: «من نوقش الحساب عذب»

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم (٨٢).

(٢) سورة الأنعام الآية رقم (٨٢).

(٣) سورة الأنعام الآية رقم (٨٢).

(٤) سورة لقمان الآية رقم (١٣).

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: {واتخذ الله إبراهيم خليلاً} (١٤١/٤) ح (٣٣٦٠)، وفي باب: قول الله تعالى: {ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله} [لقمان: ١٢] (١٦٢/٤) ح (٣٤٢٨)، (٣٤٢٩)، وفي كتاب: تفسير القرآن الكريم، باب: {لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم} [لقمان: ١٣] (١١٤/٦) ح (٤٧٧٦)، وفي كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: إثم من أشرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة (١٣/٩) ح (٦٩١٨).

قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى: وَٱلْفَلَقِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَٱلنَّهَارِ [١] قال: «ذلك العرض»[٢].

٣- تفسير القوة بالرمي في قوله تعالى: وَٱلْفَلَقِ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَٱلنَّهَارِ [٣].

عن عقبة بن عامر ﷺ قال: سمعت رسول الله - ﷺ - وهو على المنبر يقول: "وَٱلْفَلَقِ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَٱلنَّهَارِ [٤]، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي "[٥].

وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: وَٱلْفَلَقِ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ وَٱلنَّهَارِ [٦].

التوجيه الثالث لمقاتل بن سليمان - / -:

---

(١) سورة الانشقاق الآية رقم (٨).
أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: العلم، باب: من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه (٣٢/١) ح (١٠٣)، وأخرجه أيضًا في كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عُذب (١١١/٨) ح (٦٥٣٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب (٢٢٠٤/٤) ح (٢٨٧٦).

(٣) سورة الأنفال الآية رقم (٦٠).

(٤) سورة الأنفال الآية رقم (٦٠).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: الإمارة، باب: فضل الرمي والحث عليه (١٥٢٢/٣) ح (١٩١٧) .

(٦) سورة غافر الآية رقم (٦٠)، وانظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٥٦/٢).

قال عقب ذكره لقول الإمام أحمد: ويريد من التفسير هنا التفسير بالرواية، ويعنى بأنها ليس لها اصل، أي أنها ليس لها اسناد صحيح، ومعنى هذا أن كثيرًا مما روى من هذا النوع على كثرته مما يتوجه إليه الاتهام، وأن على عاتقنا واجبًا كبيرًا نحو التفسير بالرواية، ألا وهو نقد هذه المجموعة المركومة[1] من التفسير النقلي متنًا وسندًا، لنستبعد منها كثيرًا مما لا يستحق البقاء، ونريح الناظرين في كتاب الله من الاتصال به، إذا ما حاولوا تفهم آية، فلا يقفون عند شيء لا أساس له[2].

فيفهم من توجيه مقاتل أن الإمام أحمد يرى وجوب التدقيق والتمحيص في الأحاديث والآثار المسندة في هذه الفنون الثلاثة لمعرفة صحيحها من سقيمها.

التوجيه الرابع للحافظ ابن حجر العسقلاني – / –:

قال عقب ذكره لمقولة الإمام أحمد – / –: ينبغي أن يضاف إليها الفضائل[3]، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إذ كانت العمدة في

---

(١) المركومة: هذا كلام مقاتل بن سليمان في تفسيره (٥/٢٣٩)، والمراد منها والله أعلم: المجموعة الكبيرة.

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان (٥/٢٣٩).

(٣) قلت: أحاديث الفضائل أفضل كتبها:
الترغيب والترهيب للحافظ المنذري وذلك لحكمه على هذه الأحاديث إما نصًا، وإما فهمًا من خلال ما نص عليه في مقدمة كتابه – /–.
وكتاب: الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيثمي من أفضل الكتب لحكمه على كثير من أحاديثها.
وكذا إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي لكن لابد معه من أمرين:

المغازي على مثل الواقدي، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي، وفي الملاحم على الاسرائيليات، وأما الفضائل فلا تحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية، وبفضائل الشيخين وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها(١).

ويفهم من توجيه ابن حجر أن أحاديث التفسير والمغازي والملاحم مثلها مثل أحاديث الفضائل يُترخص فيها فكثيرًا ما يُروى فيها الضعيف، وذلك لعدم الاستناد إليها في العقائد أو الحلال والحرام.

التوجيه الخامس للفتني – / –(٢):

الأمر الأول: تخريج العراقي وحكمه على الأحاديث المسمى: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. =

= الأمر الثاني: شرح الإحياء للزبيدي الشافعي فإن فيه الكثير من الأحكام على أحاديث الإحياء، والذي يُعرف باسم: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين.

وهناك كتب أخرى تحتاج إلى تخريج ودراسة من قبل المتخصصين في علم الحديث النبوي ككتب ابن أبي الدنيا وكتب ابن القيم والكبائر للذهبي والزهد لابن المبارك، والزهد لأحمد بن حنبل، وقوت القلوب لأبي طالب المكي، وتنبيه الغافلين لأبي الليث السمرقندي وغيرها من كتب الزهد والفضائل والترغيب والترهيب.

(١) لسان الميزان لابن حجر (١٣/١).

(٢) الفُتَنِي هو: محمد طاهر جمال الدين الصدّيقي الهندي، الفتني، عالم بالحديث ورجاله، ونسبته إلى فتن (من بلاد كجرات بالهند)، ومن مؤلفاته: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، وتذكرة الموضوعات، مات ٩٨٦هـ. نزهة الخواطر وبهجة المسامع (٤٠٩/٤)، معجم المفسرين (٥٤١/٢)، الأعلام (١٧٢/٦).

قال عقب ذكره لمقولة الإمام أحمد – / –: الذي صح من ذلك قليل جدًا، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة[١].

ثم أكَّد على ما ذهب إليه بقوله: ومن المفسرين طوائف مبتدعة صنفوا تفاسير على مذهبهم مثل: عبدالرحمن بن كيسان الأصم، والجبائي، والرماني، والزمخشري.

ومنهم من يدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون ذلك: كصاحب الكشاف حتى أنه يروج على خلق كثير من أهل السنة كثير من تفاسيرهم الباطلة.

قال السيوطي: وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير[٢].

قال ابن الصلاح في فتاويه: وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبدالرحمن السلمي "حقائق التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.

وأنا أقول الظن بمن يوثق به منهم أنه اذا قال شيئًا من أمثال ذلك أنه لم يذكر تفسيرًا ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسالك الباطنية، وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن، فان النظير يذكر بالنظير، فمن ذكر قتال النفس في الآية المذكورة [٣] فكأنه قال أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار، ومع ذلك فيا

---

(١) تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٨٣).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢٢٣/٤).

(٣) الآية المذكورة قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ١٢٣ وَٱلنَّهَارِ [التوبة: ١٢٣]

ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والالتباس. والله أعلم[1].

وذكر السيوطي قول النسفي في عقائده: النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معنى باطن إلحاد، وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أنها على ظواهرها، ومع هذا فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر فهو من كمال الإيمان، وذكر محمود بن حمزة الكرماني في كتاب العجائب أقوال منكرة لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها[2].

جاء في الفتاوى لابن الصلاح: سأل سائل في كلام الصوفية في القرآن كالجنيد وغيره، وكان السائل عن هذا ينكر ما سمع من ذلك، وكان يجالس شيخًا من المفتين فجرى ذلك في مجلسه، فابتدأ الشيخ وقال كالمستحسن لكلام الصوفية، = = وقال أيضًا: هم لا يريدون به تفسير القرآن، وإنما هي معاني يجدونها عند التلاوة، وقال أيضًا يقولون: { يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار } قالوا هي النفس وكان الشيخ المفتي يشرح ذلك ويقول: أمرنا بقتال من يلينا لأنهم أقرب شرًا إلينا وأقرب شرًا إلى الانسان نفسه ... فأجاب ابن الصلاح – /–: وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبدالرحمن السلمي "حقائق التفسير"، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر ... الخ كلامه – /–. فتاوى ابن الصلاح (١٩٦/١) مسألة رقم (٤٤).

(١) فتاوى ابن الصلاح (١٩٧/١).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢٢٤/٤).

منها: وَٱلۡفُلۡكِ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ وَٱلنَّهَارِ[١] إن الحاء: حرب علي ومعاوية رضي الله عنهما، والميم: ولاية المروانية، والعين: ولاية العباسية، والسين: ولاية السفيانية، والقاف: قدوة المهدي.

وَٱلۡفُلۡكِ إِنَّ فِي وَٱلنَّهَارِ[٢] معنى ألف: ألف الله محمدًا – ﷺ – فبعثه نبيًا، ومعنى لام: لامه الجاحدون، وميم: ميم الجاحدين.

ومنه ما ذكره ابن فورك في قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي وَٱلنَّهَارِ[٣]: أن إبراهيم – عليه السلام – كان له صديق وصفه بأنه قلبه.

ومنه قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱلنَّهَارِ[٤] أنه الحب والعشق[٥].

قال الزركشي مؤكدًا لما ذهب إليه: وأوهى طرق تفسير ابن عباس طرق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإذا انضم إليه محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب[٦]، وبعده مقاتل بن سليمان لما في مقاتل

---

(١) سورة الشورى الآيتان الأولى والثانية.
(٢) سورة البقرة الآية الأولى.
(٣) سورة البقرة الآية رقم (٢٦٠).
(٤) سورة البقرة الآية رقم (٢٨٦).
(٥) ذكره السيوطي في الإتقان في علوم القرآن في النوع التاسع والسبعين: في غرائب التفسير (٢٣١/٤).
(٦) السُّدِّي: (بضم السين المهملة والتشديد)، هما اثنان الصغير واسمه: محمد بن مروان صاحب الكلبي، يروي عن الكلبي وداود بن أبي هند، وروى عنه العراقيون، مجمع على تضعيفه، بل اتهمه البعض بالكذب كابن حجر في التقريب، مات

من المذاهب الردية، ورأيت في بعض الرسائل لابن تيمية قدس سره كما أن للحديث أدلة تقطع بصحته فله أدلة نقطع بكذبه مثل: ما رواه الوضاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل كحديث يوم عاشوراء وصلاته.

١٨٦هـ. تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣٣٨/٣)، أحوال الرجال (ص: ٧٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٦/٨)، المجروحين لابن حبان (٢٨٦/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥١٢/٧)، تاريخ بغداد (٤٦٨/٤)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٦/٥)، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» (٢٠٢/١)، ميزان الاعتدال (٢٣٦/١)، المغني في الضعفاء (٦٣١/٢)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦)، ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (ص: ٢٧٠). =

= وأما الكبير فاسمه: إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي الأعور، وإنما لقب السدي لأنه كان يجلس بالمدينة في مكان يقال له السد، وقيل إنه كان يبيع الخمر والمقانع بسدة الجامع يعني باب: الجامع، روى عن أنس وابن عباس وأبا هريرة، وروى عنه: سماك بن حرب، وسليمان التيمي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وسئل أبو زرعة عنه فقال: لين، وقال ابن القطان: لا بأس به، ما سمعت أحدًا يذكر السدي إلا بخير وما تركه أحد، ووثقه الإمام أحمد، وقال ابن عدي: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ له، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به، وقال الذهبي: حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالتشيع، وخلاصة القول فيه أنه صدوق، مات ١٢٧هـ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٤/٢)، الثقات لابن حبان (٢١/٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٩/١)، الوافي بالوفيات (٨٥/٩)، ميزان الاعتدال (٣٣/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٦٥/٥)، الكاشف (٢٤٧/١)، تهذيب التهذيب (٣١٣/١)، تقريب التهذيب (ص: ١٠٨).

وفي التفسير من هذه الموضوعات كثير كما يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضل السور، والثعلبي في نفسه كان ذا خيرًا ودين، لكن كان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن أتباع السلف، والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي، لكن صان تفسيره من الموضوع والبدع.

والموضوعات في التفسير كثيرة مثل قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴿٧﴾ وَٱلنَّهَارِ[1]: في علي – ﷺ –، وفي قوله: وَٱلۡفُلۡكِ لِنَجۡعَلَهَا لَكُمۡ تَذۡكِرَةٗ وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ ﴿١٢﴾ وَٱلنَّهَارِ[2]: " أذنك يا علي – ﷺ – " كله موضوع، وإن وَٱلۡفُلۡكِ مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ وَٱلنَّهَارِ[3]: علي وفاطمة – م –، وإن وَٱلۡفُلۡكِ ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ وَٱلنَّهَارِ[4]: الحسان، وإن وَٱلۡفُلۡكِ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ وَٱلنَّهَارِ[5]: في علي – ﷺ –، من تفسير الرافضة.

ويقرب منه ما يذكره كثير من المفسرين في وَٱلۡفُلۡكِ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلنَّهَارِ[6]: رسول الله – ﷺ –، وَٱلۡفُلۡكِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلنَّهَارِ[7]: أبو بكر – ﷺ –،

(١) سورة الرعد الآية رقم (٧).
(٢) سورة الحاقة الآية رقم (٢).
(٣) سورة الرحمن الآية رقم (١٩).
(٤) سورة الرحمن الآية رقم (٢٢).
(٥) سورة يس الآية رقم (١٢).
(٦) سورة آل عمران الآية رقم (١٧).
(٧) سورة آل عمران الآية رقم (١٧).

وَٱلْفُلْكِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلنَّهَارِ (١): عمـــــــــــــــــــــــــــــــــر - رضي الله عنه -، وَٱلْفُلْكِ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلنَّهَارِ (٢): عثمــــان - رضي الله عنه -، وَٱلْفُلْكِ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ وَٱلنَّهَارِ (٣): علي - رضي الله عنه -.

وإن قوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ وَٱلنَّهَارِ (٤): أبو بكر - رضي الله عنه -، وَٱلْفُلْكِ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ وَٱلنَّهَارِ (٥): عمــر - رضي الله عنه -، وَٱلْفُلْكِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ وَٱلنَّهَارِ (٦): بَيْنَهُمْ وَٱلنَّهَارِ (٦): عثمــــــــــــــــــــــــان - رضي الله عنه -، وَٱلْفُلْكِ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا وَٱلنَّهَارِ (٧): علي - رضي الله عنه - .

ومثل هذه الخرافات مما لا يدل عليه اللفظ بحال من المفسرين من يخطئ في الدليل لا في المدلول ككثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها كأبي عبدالرحمن السلمي في حقائق التفسير، وفي جامع البيان لمعين بن صفي، وقد يذكر

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم (١٧).
(٢) سورة آل عمران الآية رقم (١٧).
(٣)سورة آل عمران الآية رقم (١٧).
(٤) سورة الفتح الآية رقم (٢٩).
(٥) سورة الفتح الآية رقم (٢٩).
(٦) سورة الفتح الآية رقم (٢٩).
(٧) سورة الفتح الآية رقم (٢٩).

محي السنة البغوي في تفسيره من المعاني والحكايات ما اتفقت كلمة المتأخرين على ضعفه بل وضعه[1].

ويفهم من توجيه الفتني – / – أن هذه العلوم الثلاثة (التفسير والمغازي والملاحم) يغلب عليها الضعف والوضع، والاكثار من الضعيف في الموقوف والمقطوع، وليس المرفوع الصحيح، وذلك لأن المرفوع الصحيح أو الحسن يحتاج إليه في الاستدلال على الأحكام الشرعية.

التوجيه السادس لابن تيمية – / – قال:

ولهذا قال الإمام أحمد – / –: ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي، ويُروى: ليس لها أصل: أي إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل[2] مثل ما يذكره عروة بن الزبير والشعبي والزهري وموسى

(١) تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٨٣-٨٤)، مجمع بحار الأنوار للفتني (٢١٣/٥).

(٢) تعريف الحديث المرسل: ما رواه التابعي صغيرًا كان أو كبيرًا عن النبي – ﷺ – بدون ذكر الصحابي. =
= قال الذهبي: المُرسَل: عَلَمٌ عَلَى ما سَقَط ذِكْرُ الصحابيّ من إسناده، فيقول التابعيُّ: قال رسول الله – ﷺ –. الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٣٨).
حكم الحديث المرسل: هو نوع من أنواع الضعيف عند جمهور المحدثين ما لم يأت من طريق آخر مسندًا، أو مرسلاً من غير رجال الطريق الأول.
قال السيوطي: ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول، وقال مالك وأبو حنيفة في طائفة: صحيح، فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندا، أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحًا، ويتبين بذلك صحة المرسل وأنهما – المرسل وما عضده– صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق واحدة رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا

تعذر الجمع بينهما، هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٢٢/١).

وقال ابن تيمية: المراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات كان مردودًا. منهاج السنة النبوية (٤٣٥/٧)، مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٢٢).

وقال أيضًا: " المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا، فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقًا بلا ريب، فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطآ على اختلافه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد علم أنه صحيح.

مثل: شخص يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، = = ويأتي شخص آخر قد عُلم أنه لم يواطئ الأول فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال فيعلم قطعًا أن تلك الواقعة حق في الجملة. مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٣).

ثم يدلل على ذلك بقوله: ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر وأنها قبل أحد بل يعلم قطعا أن حمزة وعليًّا وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد، وأن عليًّا قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة، وهذا الأصل ينبغي أن يعرف، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك ... و" المقصود هنا " أن تعدد الطرق

ابن عقبة وابن إسحاق ومن بعدهم كيحيى بن سعيد الأموي والوليد بن مسلم والواقدي ونحوهم في المغازي[1].

ويفهم من توجيه ابن تيمية – / – أن هذه العلوم الثلاثة (التفسير والمغازي والملاحم) يكثر فيها الأحاديث المرسلة فدائمًا تجد قتادة أو مجاهد أو الزهري أو عروة بن الزبير أو يحيى بن سعيد الأموي يروون عن الرسول – ﷺ – مباشرة، وهم لم يعاصروا رسول الله – ﷺ – ولا سمعوا منه – ﷺ – ، ومن يطالع مغازي الواقدي وسيرة ابن إسحاق وتفسير الطبري وكتب الفتن يُدرك ذلك جيدًا، والمرسل نوع من أنواع الضعيف مالم يتقوى من طريق آخر موصول.

التوجيه السابع أيضًا لابن تيمية – / –:

قال ابن تيمية – / –: وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: ثلاث علوم لا إسناد لها – وفي لفظ: ليس لها أصل –: التفسير، والمغازي، والملاحم، يعني أن أحاديثها مرسلة.

مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول. مجموع الفتاوى (٣٤٨/١٣)، (٣٥٢/١٣).

قلت: الذي يُفهم من قول ابن تيمية أن المرسل إذا تعددت طرقه وخلا عن المواطأة على الكذب حُكم بصحته، وهذا كثير في هذه العلوم الثلاثة، ترى الخبر ضعيفًا، لكن تعددت طرقه، وتناقله علماء بل وأئمة في الجرح والتعديل أحيانًا مما يُشعر المتخصص أن لهذا الأمر أصلاً، وإن كان ضعيفًا.

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣).

والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات كان مردودًا(١).

فيفهم من كلام ابن تيمية – / – أن المقصود من أحاديث التفسير التي ليس لها أصل وأنها مرسلة إنما هي أحاديث أسباب النزول، والقارئ المتمعن الدارس لعلم الجرح والتعديل يُدرك ذلك من خلال قراءته لكتب أسباب النزول كأسباب النزول للواحدي، ربما قام بدراسة أسانيد الواحدي حول سبب نزول الآية الواحدة ولم يصل في النهاية إلى صحة إسناد واحد يستطيع من خلاله معرفة سبب نزول الآية.

التوجيه الثامن للعجلوني – / – قال في كشف الخفاء:

قد اشتهر لقاء الأئمة بعضهم لبعض، وكذا اشتهر تصانيف تضاف لأناس وقبور لأقوام ذوي جلالة مع بطلان ذلك كله، وأناس يذكرون بين كثير من العوام بالعلم إما مطلقا أو في خصوص علم معين وربما تساهل في ذلك من لا معرفة له بذلك العلم تقليدا أو استصحب ما كان متصفا به ثم زال بالترك أو تشاغل بما انسلخ به عن الوصف الأول وجميع هذا كثير.

فمن الأول: ما اشتهر من أن الشافعي وأحمد اجتمعا بشيبان الراعي وسألاه فباطل باتفاق أهل المعرفة كما قاله ابن تيمية وغيره لأنهما لم يدركاه.

(١) منهاج السنة النبوية (٤٣٥/٧).

وكذلك ما ذكر من أن الشافعي اجتمع بأبي يوسف عند الرشيد باطل أيضا إذ لم يجتمع الشافعي بالرشيد إلا بعد موت أبي يوسف.

ثم قال: ومن الثاني: قول الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي، والملاحم، والتفاسير(١).

فيفهم من كلام العجلوني – / – أن مقصد الإمام أحمد: اشتهار كتب في هذه العلوم الثلاثة لأناسٍ لم يُعرفوا بالعلم فيها، وإنما عُرفوا بالعلم في أمور غيرها، فتساهلوا في نقل هذه العلوم الثلاثة (التفسير والملاحم والمغازي) تقليدًا لغيرهم دون تمحيص وتدقيق وتحقيق، مما أدي إلى بطلان ما صنفوه وكتبوه عند المتخصصين في هذه العلوم رغم شهرة كتبهم عند عوام الناس.

التوجيه التاسع للدكتور/ مصطفى السباعي، وهو يتحمل عدة وجوه:

قال –/–: وأما ما نقل عن الإمام أحمد في أحاديث التفسير، فهو يشير إلى ما روي عنه من قوله: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم والمغازي»، وفي رواية: « [ثلاثة] كتب لا أصل لها: المغازي والملاحم والتفسير» .

والكلام عن هذه العبارة من وجوه:

أولا: أن في النفس من صحتها شيئًا، فإن الإمام أحمد نفسه قد ذكر في " مسنده " أحاديث كثيرة في التفسير، فكيف يعقل أن يخرج هذه الأحاديث ويثبتها عن شيوخه في " مسنده "، ثم يحكم بأنه لم يصح في التفسير شيء

(١) كشف الخفاء للعجلوني (٢/٤٠١-٤٠٢).

؟ وأيضا فمقتضى هذه العبارة أن يكون كل ما روي عن أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوبًا من أصله، ومن يقول بهذا ؟[١].

ثانيًا: إن نفي الصحة لا يستلزم الوضع أو الضعف، وقد عرف عن الإمام أحمد خاصة نفي الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقالوا في تأويل ذلك: إن هذا اصطلاح خاص به.

قال اللكنوي في "الرفع والتكميل": «كثيرًا ما يقولون "لا يصح"، و"لا يثبت" هذا الحديث، ويظن منه من لا علم له أنه موضوع، أو ضعيف وهو مبني على جهله بمصطلحاتهم، وعدم وقوفه على مصرحاتهم»[٢]، فقد قال علي القاري في "تذكرة الوضوعات": «لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار المسمى بـ " نتائج الأفكار ": ثبت عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لا أعلم في التسمية (أي التسمية بالوضوء) حديثًا ثابتًا»، قلت: (أي ابن حجر): «لا يلزم من نفي العلم ثبوت

---

(١) قلت: الأثر صحيح كما مر في المبحث الثاني الخاص بالتخريج ودراسة الاسناد، لكن وجهه العلماء بتوجيهات كثيرة أرجحها وما تميل إليه النفس أنه قال هذا الكلام لمصنفات ظهرت في عصره من علماء معاصرين له كالواقدي ونعيم ابن حماد والكلبي وغيرهم. والله أعلم.

(٢) الرفع والتكميل (ص: ١٩١).

(٣) قلت: تذكرة الموضوعات للفتني وليس لعلي القاري وإنما الذي له في كتب الموضوعات كتابي: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وقد وجدت نص كلامه في كتابه الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٤٤٣).

العدم، وعلى التنزل: لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينتفي الحسن» اهـ[١].

ثالثًا: الإمام أحمد لم يقل: إنه لم يصح في التفسير شيء، وإنما قال: «ثلاثة ليس لها أصل»، والظاهر أن مراده نفي كتب خاصة بهذه العلوم الثلاثة، بدليل ما جاء في الرواية الثانية مصرحًا به «ثلاثة كتب».

وهذا المعنى هو ما فهمه الخطيب البغدادي، حيث قال: «وهذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها، فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة، وأما كتب التفسير: فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان، وقد قال أحمد في " تفسير الكلبي ": " من أوله إلى آخره كذب [قيل له: فيحل النظر فيه؟] قال: لا "»[٢].

رابعًا: يحتمل أن يكون مراد الإمام أحمد في عبارته المذكورة أن ما صح من التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح، وعلى هذا المعنى حملها كثير من أهل العلم.

ففي " الإتقان ": «وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثيرًا، ولله الحمد وإن قال الإمام أحمد: " ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي" وذلك لأن الغالب عليها المراسيل»[٣].

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٢٢٢/١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٢/٢).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢٠٥/٤).

وقال الزركشي في " البرهان ": « للناظر في القرآن لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن رسول الله – ﷺ –:

وهذا هو الطراز الأول لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير وإن سواد الأوراق سواد في القلب.

قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير.

قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك كثير(١).

وقصارى القول أن الاستشهاد بعبارة الإمام أحمد للتشكيك في أحاديث التفسير كلها غير صحيح، يبطله ثبوت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كـ " البخاري " و" مسلم " و" الموطأ " و" الترمذي "، بل في " مسند الإمام أحمد " نفسه(٢).

ويفهم من كلام الدكتور/ مصطفى السباعي – / – عدة أمور نجملها فيما يلي:

الأمر الأول: عدم صحة هذا الأثر الذي أُثر عن الإمام أحمد – / –، وقد قمنا بالرد على ذلك وأكدنا صحة ما نُسب إلى الإمام أحمد – / –.

الأمر الثاني: كون قول الإمام أحمد – / – غير صحيح لا يعني وضعه، فقد يكون حسنًا أو في دائرة القبول، وهذا اصطلاح خاص للإمام أحمد

(١) البرهان في علوم القرآن (١٥٦/٢).

(٢) السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (٢٤٤/١، ٢٤٥).

– / –، ولا مشاحة في الاصطلاح، ومن يراجع نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر في باب التسمية في الوضوء يُدرك ذلك جيدًا.

الأمر الثالث: أن المفهوم من كلام الإمام أحمد – / – كتب بذاتها أو أحاديث بعينها في تخصصات التفسير والملاحم والمغازي، وليس كل الأحاديث الواردة أو الكتب المصنفة في هذه العلوم الثلاثة، ومما يؤكد ذلك قوله – / –: " ثلاثة كتب" ولم يقل: "ثلاث علوم".

الأمر الرابع: أن الصحيح في أحاديث التفسير قليل جدًا، وهذا من خلال الاستقراء والتتبع والتخريج ودراسة الأسانيد لأحاديث التفسير صحيح، ومن يراجع ويدرس أسانيد أسباب النزول للواحدي أو غيره من كتب التفسير يعي ذلك جيدًا كالآثار الواردة في لون كلب أصحاب الكهف، ومقدار سفينة نوح، واسم الغلام الذي قتله الخضر، وفضائل السور.

فمثل هذا المنقول عن كعب الأحبار، ووهب، وابن إسحاق، وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب، فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بصحة الأسانيد واتفاق أهل النقل على ذلك.

قال ابن تيمية: قال الإمام أحمد بن حنبل: ثلاثة علوم لا إسناد لها، وفي لفظ: ليس لها أصل: التفسير والمغازي والملاحم، ويعني أن أحاديثها مرسلة».

وهذا يشير إلى أن مراد الإمام أحمد – / – بالتفسير: أسباب النُّزول خاصة، والحقيقة أن أسباب النُّزول جزء من علم التفسير، وهي نوعان:

الأول: أسباب النُّزول الصريحة، وهذه التي يقع فيها الإرسال؛ لأن التابعي أو من بعده ينسب الحدث إلى عصر الرسول – ﷺ –، وهو لم يشاهده قطعًا، وهذا هو الإرسال في الرواية.

الثاني: أسباب نزول غير صريحة، وهذه تدخل في باب التفسير بالرأي؛ لأنَّ المفسر إذا ذكر حدثًا معيَّنًا، وصدَّره بعبارة النُّزول، فليس يلزم أن يكون مراده أنه سبب النُّزول المباشر، بل يريد التنبيه على دخول هذا الحدث في معنى الآية.

لكن المطَّلِع على التفسير المروي عن السلف عمومًا يجد أن المرويَّ عن النبي - ﷺ - قليل جدًّا، ويمكن أن يكون مراد الإمام أحمد - / - بمصطلح الإسناد: المرفوع فحسب، وهذا يصدق على هذه العلوم الثلاثة التي ذكرها حيث يكثر إسناد أخبارها إلى من بعد الصحابة، وهي تشترك في أنها أخبار روائية لا يمكن إدراكها بغير الخبر، فالمخبِر إما أن يكون سامعًا وإما أن يكون مشاهدًا، وهذا لا يتحقق إلا للصحابي فقط. والله أعلم[1].

ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره يشابه المنقول في المغازي والملاحم.

وللناس في التفسير مذاهب: الطرف الأول: أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث مقطوع بصحتها.

وطرف ثان: يدّعي اتّباع الحديث لكن كلما وجد لفظًا في حديث رواه ثقة يجعله دليلاً له، ولكنه إذا وجد ما يخالف مذهبه أخذ يتكلف له ويتأوله.

وكما أن هناك أدلة على القطع بصحة الحديث فإن هناك أدلة تقطع بكذب ما يرويه الوضاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل.

---

(١) شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ١٦٩).

مثل حديث «من صلّى ركعتين يوم عاشوراء له أجر كذا وكذا نبيًا»[(١)]، وفي التفسير من هذه الموضوعات كثير.

ومثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل السور سورة سورة، فهو موضوع باتفاق أهل العلم[(٢)].

ومما يؤكد ذلك أيضًا القول السابق للزركشي -/- عندما قال: للناظر « للناظر في القرآن لطالب التفسير مآخذ كثيرة ... الخ كلامه -/-[(٣)].

لقد جاءت كلمات ابن تيمية معبرة عن ثبوت الصحيح في المغازي

---

(١) هذا الحديث جاء عند البغوي في تفسيره (١٤/١)، ولكن لم أقف عليه في كتب الموضوعات، وإنما الوارد في فضل الصلاة يوم عاشوراء ما أخرجه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات في كتاب: الصلاة (١٢٢/٢): "من صلى يوم عاشوراء ما بين الظهر والعصر أربعين ركعة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب: مرة، وآية الكرسي عشر مرات، وقل هو الله أحد إحدى عشرة مرة، والمعوذتين خمس مرات، فإذا سلم استغفر سبعين مرة، أعطاه الله في الفردوس قبة بيضاء فيها بيت من زمردة خضراء، سعة ذلك البيت مثل الدنيا ثلاث مرات، وفي ذلك البيت سرير من نور، قوائم السرير من العنبر الأشهب، على ذلك السرير ألفا فراش من الزعفران".
قال ابن الجوزي عقبه: هذا حديث موضوع، وكلمات الرسول - ﷺ - منزهة عن مثل هذا التخليط، والرواة مجاهيل، والمتهم به الحسين بن إبراهيم، والحديث ذكره الذهبي في تلخيص كتاب: الموضوعات (ص: ١٨٤) ح (٤٣٠)، وقال عقبه: سَنَده مظلم، وَالْمُتَّهَم بِوَضْعِهِ الْحُسَيْن بن إِبْرَاهِيم مُتَأَخّر، وكذا ذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٤٦/٢)، وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٨٩/٢).

(٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١٤/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١٥٦/٢).

والتفسير والملاحم فقال: وأما " القسم الأول " الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه، ولله الحمد، فكثيرًا ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا – ﷺ – وغيره من الأنبياء – صلوات الله عليهم وسلامه – والنقل الصحيح يدفع ذلك؛ بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الإمام أحمد ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي، ويروى ليس لها أصل أي إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل مثل: ما يذكره عروة بن الزبير والشعبي والزهري وموسى بن عقبة وابن إسحاق ومن بعدهم كيحيى بن سعيد الأموي والوليد ابن مسلم والواقدي ونحوهم في المغازي(١).

قلت: تبين مما سبق أن أصح التوجيهات لقول الإمام أحمد هو التوجيه الأول الذي ذهب إليه الخطيب وتبعه كثير من العلماء أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها(٢).

لقد اتضح من كلام أهل العلم أن الإمام أحمد – / – لم يقصد أن الأحاديث والآثار الواردة في هذه العلوم الثلاثة (التفسير والمغازي والملاحم) لا تصح، فهذا فهم مردود، ولا يمكن أن يكون مراده أن كل مرويات (التفسير

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٢/٢).

والمغازي والملاحم) باطلة، كيف وقد أخرج الإمام أحمد كثيرًا من هذه المرويات في مسنده، وكثير منها مخرج ومصحح في أصح الكتب بعد كتاب الله كصحيحي البخاري ومسلم.

إن السنة النبوية صحت منها جملة من أحاديث التفسير والملاحم والمغازي، وأصبح كل من له مساس بالعلم الشرعي يعرف أن هناك أحديث كثيرة صحيحة ثابتة في هذه العلوم الثلاثة (التفسير والمغازي والملاحم).

إن الأحاديث الواردة في التفسير والمغازي والملاحم ليست كما يظن بعض المنكرين للإسلام في عصرنا الحاضر أنها كلها لا أصل لها، وأنها لا تصح.

إن المتأمل في كتب هذه العلوم الثلاثة (التفسير والمغازي والملاحم) يدرك أن الكثير منها موقوف على الصحابة أو التابعين، وهذا لا يعني عدم صحتها، فالصحابة – ﷺ – إنما تعلموا من النبيّ – ﷺ –، والتابعون تعلموا من الصحابة – ﷺ –، وأتباع التابعين تعلموا من التابعين، فتجد تفاسير أتباع التابعين كقتادة ومعمر وسفيان الثوري وابن أبي عروبة وابن جريج وغيرهم ممن صنف التفاسير يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة والتابعين، وقد صنفت في تفاسير الصحابة والتابعين وتابعيهم كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها مثل: تفسير وكيع، وعبدالرزاق، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وكلها مطبوعة ومتداولة بحمد الله تعالى.

ونجد الكثير من أحاديث المغازي مرسلة؛ لأن الإرسال كان شائعاً في عصر التابعين، وبخاصة عند الشاميين وهم ممن اهتم بالمغازي، فلو صحت هذه المراسيل لكفى مع قرائن أخرى يعلمها أهل الشأن كأن يكون ما ينقل ليس بمنكر ولا يخالف أصول الدين وغير ذلك.

وقصد من قال بأن الكثير من التفسير لم يصح، أي مرفوعاً إلى النبي – ﷺ –، أما صحته موقوفاً فلا نزاع في كثير منه، وكما قلنا فإن هذه التفسيرات إن لم يكن الصحابة أخذوها عن رسول الله – ﷺ –، فهم أدرى الناس بالتفسير؛ لأنهم عاشوا مع النبيّ – ﷺ –، وعايشوا التنزيل والوحي، فما صحّ عنهم فلا يعدل عنه إلا إذا اختلف بعضهم في تفسير شيء، وصح عنهما، فعندها نلجأ إلى الترجيح بالقرائن.

فالأمر راجع إلى كتب مخصوصة صنفت في عصر الإمام أحمد –/– كالمغازي للواقدي، والتفسير للكلبي، والفتن لنعيم بن حماد .

إن القارئ لهذه الكتب الثلاثة يرى أكثرها أحاديث مرسلة يرويها التابعي عن النبي– ﷺ – بدون ذكر الصحابي، والتابعي لم يعاصر رسول الله– ﷺ – ولا سمع منه.

ومما يؤكد أن الإمام أحمد – / – يقصد كتبًا بعينها في هذه العلوم الثلاثة(التفسير والمغازي والملاحم) ما أخرجه الخلال في علله (ص: ٣٠١) ح (٢٠٠) قال: أخبرنا المروذي، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: كتب إلي – يعني: المتوكلَ – أن اكتب إلي بما صحَّ عندك من الملاحم، فكتبت إليه: ما صحَّ عندي منها شيءٌ.

قال المروذي: فأريتُ أبا عبدالله كتاباً لإسحاق بن داود في الملاحم، وفيه ذكر المواقيت: "إذا كان سنةُ كذا، ففيه كذا" فضرب عليها بخطِّه.

وقال: هذه موضوعة قُلْ له: لا تحدث بها.

فقلت لإسحاق، فضرب عليها.

قال المروذي: وجعل عبدُالوهاب يسترجعُ ويعجب؛ ذاك أنه حدث بها قومٌ

صالحون، منهم: إبراهيم بن نُعيم وغيره.

وأخبرني محمد بن جعفر، قال: أتيتُ إسحاق بن داود يوماً، فحدثني بأحاديث، فلما انتهيت إلى حديثٍ منها، قال: أمسك عن هذا؛ فإن أحاديث بعثَ إلى أحمدُ بن حنبل أن لا أُحدثَ بها.

ويفهم من ذلك: أنها بعض أحاديثٍ في الفتن غير صحيحة تخص المواقيت أعلم بها الإمام أحمد – / – تلميذه إسحاق بن داود[1].

لقد تبين من خلال ما سبق أن مراد الإمام أحمد بالكتب التي ليست لها أصول: الكتب التي شاعت في عصره كتفسير الكلبي ومقاتل بن سليمان، ومغازي الواقدي، والفتن لنعيم بن حماد، فكلامه – / – ينبغي أن لا يؤخذ على إطلاقه فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة، وإنما قصد التحذير من المدخول عليهما، ويحمل كلام الإمام أحمد على أنه ما صح في التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح، وقد ثبتت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي.

وفي النهاية أقول: إن عامة الكتب في سائر العلوم من عقيدة وتفسير وحديث وفقه وأصول وفروع تحتاج إلى نقد وتمييز وتخريج ودراسة للأسانيد لمعرفة الصحيح من الضعيف. والله أعلم.

---

(١) إسحاق بن داود بن عيسى أبو يعقوب الشعراني المروزي سكن بغداد، حدث عن: علي بن الحسن بن شقيق المروزي، وخالد بن عبدالسلام المصري، وروى عنه: أبو بكر المروذي أجل أصحاب الإمام أحمد، ومحمد بن مخلد العطار، مات ٢٦١هـ. تاريخ بغداد (٤٠١/٧).

المبحث الخامس

مراد الإمام أحمد بمصطلح (ليس له أصل، أو ليس له إسناد) على سبيل الإطلاق

إن الذي ليس له أصل أو ليس له إسناد معناه أنه موضوع في الكثير الغالب، ومن يراجع المقاصد الحسنة للسخاوي، وكشف الخفاء للعجلوني يعرف ذلك جيدًا، ومظنة ذلك كتب الموضوعات كالموضوعات للصغاني، وتذكرة الموضوعات للفتني، واللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.

فتجد مثلاً في كتب التفاسير ما جاء في فضائل سور القرآن الكريم سورة سورة كأحاديث عصمة بن أبي مريم الجامع، وأحاديث ميسرة بن عبدربه، وغيرها من الأسانيد الواهية والموضوعة.

قال السيوطي: قَوْلُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: مَعْنَاهُ: لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ(١).

ومثل السيوطي في مقدمة التدريب بمثال فقال: كَحَدِيثِ: «الْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ، وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ». لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ - ﷺ - بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْأَطِبَّاءِ، قِيلَ: إِنَّهُ لِحَارِثِ بْنِ كَلَدَةَ طَبِيبِ الْعَرَبِ(٢).

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٣٥٠).

(٢) المرجع السابق (١/٣٣٨).

قلت: قال الفتني في تذكرة الموضوعات (ص: ٢٠٦): لا يصح رفعه إلى النبي - ﷺ -، وكذا قال الملا على القاري في كتابيه: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص: ١٧٢)، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٣٢٠)، وكذا قال الغزي العامري في الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث (ص: ٢١٣).

وفي " التفسير " من هذه الموضوعات قطعة كبيرة مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، " والثعلبي " هو في نفسه كان فيه خير ودين وكان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، " والواحدي " صاحبه كان أبصر منه بالعربية؛ لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، "والبغوي" تفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة، والموضوعات في كتب التفسير كثيرة مثل الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة فإنه موضوع باتفاق أهل العلم ومثل ما روي في قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ وَٱلَّذِي قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧ وَٱلنَّهَارِ [1]: في علي – ﷺ –. وفي قوله تعالى: وَٱلۡفُلۡكِ لِنَجۡعَلَهَا لَكُمۡ تَذۡكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝١٢ وَٱلنَّهَارِ [2]: أذنك يا علي[3].

لكن مراد الإمام أحمد–/– بمصطلح (ليس له أصل، أو ليس له سند) يعني أنه ضعيف، وليس موضوعًا، وعُرف ذلك عن الإمام أحمد بأمرين:

الأمر الأول: **تصريح الإمام أحمد – / – بذلك**:

أخرج الخطيب في كفايته فقال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد المقرئ النقاش، ثنا محمد بن عثمان ابن سعيد، ثنا محمد بن سهل بن عسكر، قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول:

(١) سورة الرعد الآية رقم (٧).
(٢) سورة الحاقة الآية رقم (٢).
(٣) تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٨٤)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٤).

" إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم – أصحاب الحديث – يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح "[1].

الأمر الثاني: من خلال الدراسة التطبيقية والأمثلة العملية:

- **مثال رقم (١): حديث «من وسع على أهله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته»:**

قال حرب الكرماني: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فقال: لا أصل له[2].

قلت: هذا الحديث أخرجه الأئمة في كتبهم من حديث أبي سعيد الخدري وابن مسعود وجابر وأبي هريرة – ﷺ –.

فأما حديث أبي سعيد الخدري – ﷺ –:

– فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٢١) ح (٩٣٠٢) فقال: حدثنا هاشم بن مرثد، نا محمد بن إسماعيل الجعفري، ثنا عبدالله بن سلمة الربعي، عن محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري – ﷺ –، قال: قال رسول الله – ﷺ –: «من وسع على أهله في يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته كلها».

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية في باب: ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث (ص: ١٤٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/٥٥٥).

وقال عقبه: لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسماعيل الجعفري.

- وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه فقال حدثنا محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل به (١/ ١٤٠) ح (٢٢٢).

- وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٣/٥) ح(٣٥١٤) فقال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا ابن أبي الدنيا، حدثنا خالد بن خداش، حدثنا عبدالله بن نافع، حدثني أيوب ابن سليمان بن ميناء، عن رجل، عن أبي سعيد الخدري - ﷺ -، قال: قال رسول الله - ﷺ -: " من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته ".

وأما حديث ابن مسعود - ﷺ -:

- فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٧٧) ح (١٠٠٠٧) فقال: حدثنا عبدالوارث بن إبراهيم أبو عبيدة العسكري، ثنا علي بن أبي طالب البزاز، ثنا الهيثم بن الشداخ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود - ﷺ -، عن النبي - ﷺ - قال: «من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزل في سعة سائر سنته».

- وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق عمار بن رجاء عن علي بن أبي طالب البزاز به (٥/ ٣٣١) ح (٣٥١٣).

- وأخرجه البيهقي في فضائل الأوقات من طريق علي بن مهاجر البصري عن الهيثم بن الشداخ به (ص: ٤٥٢)ح(٢٤٤).

وأما حديث جابر - ﷺ -:

- فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٣١) ح (٣٥١٢) فقال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا محمد ابن يونس، حدثنا عبدالله بن إبراهيم الغفاري، حدثنا عبدالله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر، عن محمد بن المنكدر عن جابر - ﷺ -، قال: قال رسول الله - ﷺ -: " من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله على أهله طول سنته ".

وقال البيهقي عقبه: هذا إسناد ضعيف.

وأما حديث أبي هريرة - ﷺ -:

- فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٣٣) ح (٣٥١٥) فقال: أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا الحسن بن علي الأهوازي، حدثنا معمر بن سهل، حدثنا حجاج بن نصير، حدثنا محمد ابن ذكوان، عن يعلى بن حكيم، عن سليمان بن أبي عبدالله، عن أبي هريرة - ﷺ -، أن رسول الله - ﷺ -، قال: " من وسع على عياله وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته ".

وقال البيهقي عقبه: " هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة، والله أعلم ".

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، فقد حكم البيهقي أولاً على إسناد حديث جابر - ﷺ - بالضعف، ولما انتهى من حديث أبي سعيد الخدري وابن مسعود وجابر وأبي هريرة قال في النهاية: " هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة "، ونقل قول البيهقي الحافظ المنذري في

ترغيبه، وضعَّف الهيثمي حديث أبي سعيد الخدري بمحمد بن إسماعيل الجعفري، وضعَّف حديث ابن مسعود بالهيثم بن الشداخ[١].

فتلمح معي هنا أن الحديث ضعيف من كل طرقه، والإمام أحمد حكم عليه بأنه لا أصل له مما يؤكد أن الإمام أحمد يعني بمصطلح لا أصل له: ضعف الحديث بأي وجه من وجوه الضعف.

- مثال رقم (٢): حديث " من اشترى ثوبا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة مادام عليه ".

نقل الخلال عن أبي طالب قال: سألت أبا عبدالله -يعني أحمد بن حنبل- عن هذا الحديث، فقال: ليس بشيء ليس له إسناد. اهـ.

قال الخلال: قال أبو طالب: سألت أبا عبدالله عن هذا الحديث، فقال: ليس بشيء، ليس له إسناد[٢].

قلت: هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٤/١٠) ح (٥٧٣٢) فقال: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا بقية بن الوليد الحمصي، عن عثمان بن زفر، عن هاشم، عن ابن عمر – م – قال: " من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه "، قال: ثم أدخل أصبعيه في أذنيه، ثم قال: " صمتًا إن لم يكن النبي – ﷺ – سمعته يقوله.

– وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٣٨/٢) في ترجمة عبدالله ابن أبي علاج الموصلي فقال: أخبرناه علي بن أحمد الجواربي بواسط قال

---

(١) شعب الإيمان (٣٣١/٥) ح (٣٥١٢)، (٣٥١٥)، الترغيب والترهيب (٧١/٢) ح (١٥٣٦)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٨٩/٣) ح (٥١٣٦)، (٥١٣٧).

(٢) نصب الراية (٣٢٥/٢)، المطالب العالية لابن حجر (٦٠٠/٣)، تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (١٠١/٢) ح (٥٩٩).

حدثنا أبي وعمي قالا حدثنا عبدالله بن أبي علاج عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فقد قال ابن حبان – / –: عبدالله ابن أبي علاج الموصلي شيخ، يروي عن يونس بن يزيد ومالك بن أنس ما ليس من أحاديثهم، لا يشك المستمع لها إذا كان ذلك صناعته أنه كان يضعها، رُوى عن مالك عن نافع عن ابن عمر – م – عن النبي – ﷺ – قال: من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم في ثمنه درهم من حرام لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه ... الحديث.

ثم قال: ليس من حديث رسول الله – ﷺ –، ولا ابن عمر رواه، ولا نافع حدث به، ولا مالك ذكره، وإنما هو المشهور من حديث الشاميين من رواية بقية بن الوليد بإسناد واهٍ، ونقل الزيلعي كلام ابن حبان في هذا الحديث، وقال ابن عبدالهادي: هاشم: مجهولٌ، إلا أن يكون ابن زيد الدِّمشقيُّ، فذاك يروي عن نافع، ثُمَّ قد ضعَّفه أبو حاتم الرَّازيُّ، وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: وفي (المسند): من حديث ابن عمر – مرفوعًا –: (من اشترى ثوبا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم تقبل له صلاة ما دام عليه)، وقد ضعف الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي طالب، وقال: هذا ليس بشيء، ليس له إسناد، يشير إلى ضعف إسناده؛ فإنه من رواية بقية، عن يزيد ابن عبدالله الجهني عن هاشم الأوقص، عن نافع، وقال أحمد –في رواية مهنا–: لا أعرف يزيد ابن عبدالله، ولا هاشما الأوقص، وقد أشتد نكير عبدالرحمن بن مهدي لقول من قال: أن من اشترى ثوبًا بدراهم فيها شيء حرام وصلى فيه أنه يعيد صلاته، وقال: هو قول خبيث، ما سمعت بأخبث منه، نسأل الله السلامة[1].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٣٧/٢)، نصب الراية (٣٢٥/٢)، تنقيح التحقيق =

فالإمام أحمد هنا يقصد بقوله ليس له إسناد: أي ليس له إسناد قوي يصح، فجميع أسانيده ضعيفة.

- مثال رقم (٣): حديث" أن النبي - ﷺ - سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فرأى أصحابه أنه قرأ { تنزيل } [السجدة]:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: قال الإمام أحمد في هذا الحديث: ليس له إسناد[(١)].

قلت: هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر (٢/ ١٠٣) ح (٨٠٧) فقال: حدَّثنا محمد ابن عيسى، حدَّثنا معتمرُ بن سليمانَ ويزيدُ بن هارونَ وهُشيم، عن سليمانَ التيميِّ، عن أُميةَ، عن أبي مِجلَز عن ابن عمر – م –: أن النبي – ﷺ – سجدَ في صلاة الظُّهر، ثم قام فركع، فرأينا أنه قرأ: {تَنْزِيلُ} السجدة.

وقال أبو داود: قال ابن عيسى: لم يذكر أُميةَ أحدٌ إلا معتمر.

– وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١١١)ح (٥٥٥٦) فقال: حدثنا يزيد ابن هارون أخبرنا سليمان التيمي عن أبي مجْلَز عن ابن عمر – م –: أن النبي – ﷺ – سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فَرأى أصحابُه أنه قرأ { تَنْزِيلُ } السجدة، قال: ولم أسمعه من أبي مِجْلَز.

= لابن عبدالهادي (١٠/٢) ح (٥٩٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٣/٩)، فتح الباري لابن رجب (٤٣٤/٢).

(١) فتح الباري لابن رجب (٤٣/٧)، الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث (٢٦٦/١٤).

الحكم على الحديث:

ضعيف، فإن الإمام أحمد أخرج الحديث ونقل تصريح سليمان التيمي بأنه لم يسمعه من أبي مجلز كما سبق في التخريج، فبينهما راو ساقط وهو أمية الذي جاء في سند أبي داود، وذكره ابن رجب بصيغة التمريض فقال: واستدلوا بما روى سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، أن النبي - ﷺ - سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فرأى أصحابه أنه قرأ {تنزيل} [السجدة]، وقال ابن القطان: أخرجه أبو داود، وسكت عَنهُ، وأبرز من إِسْنَاده أُميَّة، وَلم يحل بِهِ على مُتَقَدم من القَوْل، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَن يظنّ بِهَذَا الحَدِيث الصِّحَّة على مَا بِهِ من الْجَهْل بِحَال أُميَّة راوية، وَلَا أعلم أحدا مِمَّن صنف فِي الرِّجَال ذكره، وَقد روى أَبُو عِيسَى الرَّمْلِيّ عَن أبي دَاوُد أَنه قَالَ - إِثْر هَذَا الحَدِيث -: أُميَّة هَذَا لَا يعرف، وَقد ذكر الطَّحَاوِيّ هَذَا الحَدِيث من رِوَايَة يزِيد بن هَارُون، عَن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ، عَن أبي مجلز، عَن ابْن عمر، بِغَيْر توَسط أُميَّة الْمَذْكُور بَينهمَا، قَالَ: وَلم أسمعهُ مِنْهُ، فَالْحَدِيث إِذن ضَعِيف فاعلمه، وضعّف الحديث الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند[1].

فمقصود الإمام أحمد بقوله: ليس له إسناد، أي ليس له سند يصح عن رسول الله - ﷺ -، فالصلاة سرية، فكيف يُعقل هذا.

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٤٢/٧)، بيان الوهم والإيهام في كتاب: الأحكام لابن القطان (٣٢/٥) ح (٢٢٧٥)، مسند أحمد بتحقيق الشيخ/ أحمد شاكر (١١١/٥) ح (٥٥٥٦).

- **مثال رقم (٤): حديث «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»[(١)]:**

قال ابن أبي المجد الحنبلي: قال الإمام أحمد: ليس لـه إسناد، ولكن هو عن عمر – ﷺ –[(٢)].

قلت: هذا الحديث أخرجه الأئمة في كتبهم من حديث أبي هريرة وابن عمر – ﷺ – مرفوعًا، وعن عمر موقوفًا.

فأما حديث أبي هريرة – ﷺ –:

– فأخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (١٧٤/٢) ح (٣٤٤) فقال: حدثنا الحسن بن بكر المروزي قال: حدثنا المعلى بن منصور قال: حدثنا عبدالله بن جعفر المخرمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة – ﷺ –، عن النبي – ﷺ – قال: «ما بين المشرق والمغرب

---

(١) «ما بين المشرق والمغرب قبلة»: قال ابن الأثير: أراد به المسافر إذا التبست عليه قبلته، فأما الحاضر فيجب عليه التحري والاجتهاد. وهذا إنما يصح لمن كانت القبلة في جنوبه أو في شماله، ويجوز أن يكون أراد به قبلة أهل المدينة ونواحيها؛ فإن الكعبة جنوبها، والقبلة في الأصل: الجهة، وقال الزيلعي: هذا الحديث له معنيان: أحدهما: أن المراد صحة الصلاة في جميع الأرض، والثاني: أن تكون القبلة متوسطة بين المشرق والمغرب، ويؤيده ما أخرجه الدار قطني عن ابن عمر مرفوعًا: إذا جعلت المغرب عن يمينك، والمشرق عن يسارك، فما بينهما قبلة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠/٤)، نصب الراية (٣٠٤/١)، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣٢/٢) ح (٩٤).

(٢) المقرر على أبواب المحرر (١٩٧/١) ح (٣٦١)، الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث (١٩٦/١٤).

قبلة» قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

– وأخرجه ابن ماجه في سننه من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة به في كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب القبلة(٢/ ١٤١) ح (١٠١١).

وأما حديث ابن عمر – م –:

– فأخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، باب في فضل الصلوات الخمس (١/ ٣٢٣) ح (٧٤١) فقال: حدثنا أبو علي محمد ابن علي الإسفرائني، ثنا أبو يوسف يعقوب بن يوسف الواسطي، ثنا شعيب ابن أيوب، ثنا عبدالله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي – ﷺ – قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» . وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين »، ووافقه الذهبي.

وأما حديث عمر – ﷺ – موقوفًا:

– فأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب استقبال القبلة، باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة (٢/ ١٥) ح (٢٢٣٢) فقال: أخبرنا الفقيه أبو بكر محمد بن بكر الطوسي، ثنا أبو بشر محمد بن أحمد الحاضري، ثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن زهير، ثنا عبدالله بن هاشم، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: " ما بين المشرق والمغرب قبلة ".

الحكم على الحديث:

الحديث رُوي مرفوعًا وموقوفًا، ورواية الرفع ضعيفة ورواية الوقف صحيحة، وهذا ما عبر عنه الإمام أحمد بقوله: ليس له إسناد، ولكن هو عن عمر، وذكر الدار قطني روايتي الرفع والوقف، وعقب بقوله: والصحيح من

ذلك قول عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، ونقل ابن حجر قول الدار قطني، وأخرج البيهقي رواية الرفع والوقف ورجح رواية الوقف فقال: والمشهور رواية الجماعة حماد بن سلمة وزائدة بن قدامة، ويحيى ابن سعيد القطان، وغيرهم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر من قوله، وأورد ابن رجب الحنبلي الحديث، وقال عقبه: وهذا هو مراد عمر بقوله: ما بين المشرق والمغرب قبلة، وقد روي مرفوعًا، إلا أنه ليس على شرط البخاري، وقد قال أحمد: ليس له إسناد، يعني أن في أسانيده ضعفًا، وقال أبو داود: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ -، قَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ، يَعْنِي: حَدِيثَ بْنِ عبداللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيِّ مِنْ وَلَدِ مِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ عُثْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ -، يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ لِحَالِ عُثْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، لِأَنَّ فِي حَدِيثِهِ نَكَارَةً(١).

فيفهم من قول الإمام أحمد: ليس له إسناد، ولكن هو عن عمر، أن رواية الرفع ضعيفة ورواية الوقف أرجح وأصح سندًا. والله أعلم.

- مثال رقم (٥): حديث" الحجاج بن أرطاة، قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من كان محتجما فليحتجم يوم السبت».

قال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن الحجامة يوم السبت فقال:

---

(١) المقرر على أبواب المحرر (١٩٧/١) ح (٣٦١)، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣٢/٢)، التلخيص الحبير (٥٢٧/١)، السنن الكبرى للبيهقي (١٥/٢)، فتح الباري لابن رجب (٦٠/٣)، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ٤٠٤) ح (١٩٠٤).

يعجبني أن تتوقى لحديث الزهري وإن كان مرسلاً، قال: وكان حجاج ابن أرطأة يروي فيه رخصة، حديث ليس له إسناد(١).

قلت: حديث الحجاج بن أرطأة أخرجه أبو داود في المراسيل في كتاب الطهارة، باب في الطب (ص: ٣١٩) ح(٤٥٢) فقال: حدثنا أبو معمر، وأحمد بن إبراهيم، قالا: حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطاة، قال: قال رسول الله -ﷺ-: «من كان محتجمًا فليحتجم يوم السبت» قال: أحمد الدوري، وقال حفص: فحدثت به سفيان الثوري فدعا الحجام مكانه فاحتجم.

وأما مرسل الزهري فأخرجه أيضًا أبو داود في المراسيل في كتاب الطهارة، باب في الطب (ص: ٣١٩) ح (٤٥١) فقال: حدثنا محمد بن يحيى ابن فارس، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، أن النبي - ﷺ - قال: «من احتجم يوم الأربعاء ويوم السبت فأصابه وضح فلا يلومن إلا نفسه» قال أبو داود: وقد أسند هذا ولم يصح.

الذي أسند مرسل الزهري هو البيهقي في السنن الكبرى في باب ما جاء في وقت الحجامة (٩/ ٥٧٢) ح (١٩٥٤٠) فقال: حدثنا أبو عبدالرحمن السلمي إملاء، أنبأ عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي، أنبأ أبو مسلم الكجي، ثنا حجاج بن منهال، أنبأ حماد بن سلمة، عن سليمان ابن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - ﷺ -، أن رسول الله - ﷺ - قال: " من احتجم يوم الأربعاء ويوم السبت فرأى وضحا فلا يلومن إلا نفسه "، وقال عقبه: سليمان بن أرقم ضعيف، وروي عن

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٤/٣٥٠)، الموضوعات لابن الجوزي (٣/٢١٣).

ابن سمعان وسليمان بن يزيد عن الزهري كذلك أيضا موصولاً، وهو أيضا ضعيف، وروي عن الحسن بن الصلت، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة – ﷺ – مرفوعًا، وهو أيضا ضعيف، والمحفوظ عن الزهري عن النبي – ﷺ – منقطعًا، والله أعلم.

– وأسنده أيضًا ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال من طريق ابن سمعان عن الزهري به (٥/٢٠٤)، وقال عقبه بعد ذكره لجملة من الأحاديث في ترجمة ابن سمعان: وهذه الأحاديث التي أمليتها بأسانيدها غير محفوظة.

الحكم على الحديث:

أولاً: حديث الحجاج بن أرطأة: ضعيف لإرساله، فقد قال ابن عبدالبر: وقد جاء عن الزهري ومكحول جميعا أن رسول الله – ﷺ – قال من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت أو اطلى فأصابه وضح فلا يلومن إلا نفسه، وجاء عن الحجاج بن أرطاة قال: قال رسول الله – ﷺ –: من كان محتجمًا فليحتجم يوم السبت، وهذان حديثان ليس في واحد منهما حجة ومرسل الزهري ومكحول أشبه من مرسل الحجاج، لأن مسند الحجاج بن أرطاة مما ينفرد به ليس بالقوي فكيف مرسله[1].

ثانيًا: حديث الزهري اختلف فيه رفعًا وإرسالاً، والراجح الإرسال، فقد قال أبو داود بعد تخريجه لمرسل الزهري: وقد أسند هذا ولم يصح، وقال البيهقي بعد ذكره لرواية الرفع: سليمان بن أرقم ضعيف، وروي عن ابن سمعان وسليمان بن يزيد عن الزهري كذلك أيضا موصولاً، وهو أيضا ضعيف، وروي عن الحسن بن الصلت، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٤/٣٥٠).

– ﷺ – مرفوعًا، وهو أيضا ضعيف، والمحفوظ عن الزهري عن النبي – ﷺ – منقطعًا، ورجح الدار قطني رواية الإرسال فقال: ورواه عون مولى أم حكيم، عن الزهري مرسلاً، عن النبي – ﷺ –، وهو أشبهها بالصواب، وذكر ابن الجوزي كل روايات الرفع وقال عقبها: هَذِه الْأَحَادِيث لَيْسَ فِيهَا مَا يَصح، وأخرج ابن عدي رواية الرفع وقال عقبها: غير محفوظة، فالترجيح هنا لرواية الإرسال بالأكثرية والأحفظية معًا[1].

فالمقصود من قول الإمام أحمد ليس له إسناد في حديث الحجاج ابن أرطأة: ضعف الحجاج وارساله، فلا تقبل رواية الحجاج إذا انفرد، فكيف به إذا أرسل. والله أعلم.

- مثال رقم (٦): حديث ابن عباس – م –: " أن ميمونة بنت الحارث جعلت أمرها بيد العباس، فزوجها من النبي – ﷺ –".

قال عبدالله: سَأَلت أبي عَن حَدِيث مَيْمُونَة بنت الْحَارِث أَنَّهَا جعلت أمرهَا بيد الْعَبَّاس فَزَوجهَا من النَّبِي – ﷺ – صَحِيح هَذَا الحَدِيث، قَالَ أبي: هَذَا حَدِيث لَيْسَ لَهُ أصل[2].

قلت: هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١١٢) ح (٢٤٤١)

---

(١) المراسيل لأبي داود (ص: ٣١٩) ح (٤٥١)، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣٨٢/٩)، السنن الكبرى للبيهقي (٥٧٣/٩)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٢٠٤/٥)، الموضوعات لابن الجوزي (٢١٢/٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣٥/٣) ح (٤٠٥٢)، مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (ص: ٣٢٣) ح (١١٩٢)، الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث (٥١/١٥) ح (٥٠٧).

فقال: حدثنا سُرَيج حدثنا عبّاد، يعني ابن العوَّام، عن الحَجّاج عن الحَكَم عن مقْسَم عن ابن عباس – م –: أن النبي– ﷺ – خطب ميمونة بنت الحارث فجعلت أَمرها إلى العباس، فزوجها النبيَّ – ﷺ –.

– وأخرجه النسائي في المجتبى من طريق عطاء عن ابن عباس به في كتاب النكاح، باب الرخصة في نكاح المحرم(٦/ ٨٨) ح (٣٢٧٣).

– وأخرجه النسائي في السنن الكبرى من طريق عطاء عن ابن عباس به في كتاب النكاح، بَابُ الثَّيِّبِ تَجْعَلُ أَمْرَهَا لِغَيْرِ وَلِيِّهَا (١٧٨/٥) ح (٥٣٧٢)، وقال عقبه: هذا إسناد جيد، وقوله: جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى هذا الحديث فأدرج في الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدًا، ولا أدل على ذلك من قول النسائي عقب تخريجه للحديث بأنه كلام منكر ومدرج، وفي سند الإمام أحمد: الحجاج عن الحكم عن مقسم، فأما الحجاج بن أرطأة فهو متفق على تدليسه، وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين وعده من أهل المرتبة الرابعة، وهنا لم يصرح بالتحديث فلا يقبل حديثه، وأما الحكم عن مقسم فإن الإمام أحمد قال: قال شعبة: وَلم يسمع الحكم من مقسم إِلَّا أَرْبَعَة أَحَادِيث لَيْسَ هَذَا فِيهَا، ولكن صح كما عند الشيخين وغيرهما زواج النبي – ﷺ – بالسيدة ميمونة بنت الحارث – ك – [1].

(١) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٩)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣٥/٣)، مسائل الإمام أحمد =

فقول الإمام أحمد: حديث ليس له أصل يعني منكر ومدرج، والمنكر والمدرج من أنواع الضعيف .

فتبين من خلال العرض السابق أن مقصد الإمام أحمد بقوله: ليس له أصل أو ليس له إسناد ضعف الحديث بأي وجه من وجوه الضعف، وهذا يُعد اصطلاح خاص به دون جمهور العلماء، لأن المتفق عليه بين أئمة الحديث وحفاظه أن مصطلح (ليس له أصل، أو ليس له إسناد) يعني ليس من السنة النبوية، وربما عبر بعض أهل العلم بها إذا كان في السند راوٍ كذاب – والكذابون من رواة الحديث قلة – وهذا ما يعبر عنه بالحديث الموضوع.

= رواية ابنه عبدالله (ص: ٣٢٣)، صحيح البخاري (١٤٢/٥) ح (٤٢٥٨)، صحيح مسلم (١٠٣١/٢) ح (١٤١٠).

المبحث السادس

طريقة التدوين في المغازي والملاحم والتفسير

إن التدوين في أحاديث العقائد والأحكام من حلال وحرام لابد أن يكون الحديث مرفوعًا إلى سيدنا رسول الله – ﷺ – مع قوة الضبط والتحمل في الرواية والتيقظ حال السماع وعدم الغفلة أو السهو أو الوهم، أما أحاديث التفسير والسير والمغازي والفتن والملاحم والترغيب والترهيب والزهد فيترخص في ذلك ما لا يترخص في غيره، ويتساهل في روايته.

ففي التفسير إن لم يكن الحديث مرفوعًا، لكن له حكم الرفع وكان موافقاً للغة العرب وليس فيه نكارة ولا شذوذًا فلا ضير.

وفي السير والمغازي إذا لم يكن الحديث مرفوعًا، لكن جاء مرسلاً وتعددت طرقه، ونص على الواقعة أو الغزوة وما فيها من أحداث أئمة الحديث وحفاظه ونقاده، وتناقل ذلك كل من صنفوا في السير والمغازي من القدامى فلا حرج في ذلك، لأن التنصيص على الأمر الواحد مع تعدد طرقه وكثرة المخبرين عنه يُشعر بقوته وأن له أصلاً حتى ولو كان سنده ضعيفًا.

ومما يؤكد ذلك ما صرَّح به ابن تيمية – / – قال:

و" المراسيل " إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعا فإن النقل إما أن يكون صدقا مطابقا للخبر وإما أن يكون كذبا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقا بلا ريب. فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات وقد علم أن المخبرين لم يتواطآ على اختلافه وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقا بلا قصد علم أنه صحيح مثل شخص يحدث عن واقعة

جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال فيعلم قطعا أن تلك الواقعة حق في الجملة ... وكذلك إذا حدث حديثا طويلا فيه فنون وحدث آخر بمثله فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه أو يكون الحديث صدقا وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات وإن لم يكن أحدها كافيا إما لإرساله وإما لضعف ناقله لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر وأنها قبل أحد بل يعلم قطعا أن حمزة وعليا وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد وأن عليا قتل الوليد وأن حمزة قتل قرنه ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة. وهذا الأصل ينبغي أن يعرف فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك[1].

والإخباري دائمًا يحتاج إلى الضعيف في الكثير الغالب لكي يكمل به الكلام حتى تكتمل القصة أو الصورة في الذهن، وتتضح للقارئ أو السامع.

قال د/ أكرم ضياء العمري: ولكن سائر الذين كتبوا في السيرة اهتموا بجمع ما أمكنهم من الروايات وتدوينها دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه، وأحالوا القارئ على الأسانيد التي أوردوها ليعرف الصحيح من

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٤٧ - ٣٤٩)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٢٦).

الضعيف، ويشذ عن ذلك البخاري ومسلم حيث شرطا الصحة فيما رواياه[1].

ثم عقب بقوله: المطلوب اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها ثم الحسنة ثم ما يعتضد من الضعيف لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام ... وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً ... أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى أو تعتضد فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على ألا تتعلق بجانب عقدي أو شرعي، لأن القاعدة: "التشدد فيما يتعلق بالعقيدة أو الشريعة" ولا يخفى أن عصر السيرة النبوية والخلافة الراشدة ملئ بالسوابق الفقهية، والخلفاء الراشدون كانوا يجتهدون في تسيير دفة الحياة وفق تعاليم الإسلام، فهم موضع اقتداء ومتابعة فيما استنبطوا من أحكام ونظم لأقضية استجدت بعد توسع الدولة الإسلامية على أثر الفتوح.

أما الروايات التاريخية المتعلقة بالعمران كتخطيط المدن وزيادة الأبنية وشق الترع ... أو المتعلقة بوصف ميادين القتال وأخبار المجاهدين الدالة على شجاعتهم فلا بأس من التساهل فيها[2].

وقد تعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني إنكار بعض النقاد لخبر غريب فقال: " في طرق هذه القصة القوي والضعيف ولا سبيل إلى رد الجميع فإنه ينادي على من أطلقه بقلة الاطلاع والإقدام على رد ما لا يعلمه، لكن الأولى أن ينظر إلى ما اختلفت فيه بالزيادة والنقص فيؤخذ بما اجتمعت عليه،

(١) السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (١/١١).

(٢) المرجع السابق (١/٤٠).

ويُؤخذ من المختلف ما قوي، ويُطرح ما ضعف أو ما اضطرب فإن الاضطراب إذا بعد به الجمع بين المختلف ولم يترجح شيء منه التحق بالضعيف المردود. والله المستعان" [(١)].

وهذا هو الأصل الذي نعتمده ونسير عليه في تدوين السير والمغازي.

وأما في أحاديث الفتن والزهد والترغيب والترهيب فلا مانع من رواية الضعيف بالشروط التي حددها أهل العلم – كأن يكون الحديث ليس في بابه غيره، ويعمل به من باب الاحتياط، وألا يعتقد عند العمل به ثبوته –، لأن الغرض اقبال الناس على الفضائل التي توصلهم لجنة الرحمن، وتحذيرهم وترهيبهم من الرذائل والمساوئ التي تودي بهم السعير.

(١) العجاب في بيان الأسباب (١/٣٤٣).

المبحث السابع

مكانة العلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير) عند أئمة الحديث وحفاظه

لقد بلغ من اهتمام علماء الحديث وأئمته وحفاظه أنهم أدرجوا العلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير) في كتب الحديث دراية، وفي كتب الحديث رواية.

ففي كتب الدراية: اهتموا بأحاديث التفسير والقرآءات والمغازي والسير والتواريخ، وجعلوا لها أبوابًا خاصةً من كتبهم.

١- الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث قال: ذكر النوع الثامن والأربعين من علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم معرفة مغازي رسول الله - ﷺ - وسراياه وبعوثه وكتبه إلى ملوك المشركين، وما يصح من ذلك، وما يشذ وما أبلى كل واحد من الصحابة في تلك الحروب بين يديه، ومن ثبت، ومن هرب، ومن جبن عن القتال، ومن كر، ومن تدين بنصرته - ﷺ -، ومن نافق، وكيف قسم رسول الله - ﷺ - الغنائم، ومن زاد، ومن نقص، وكيف جعل سلب القتيل بين الاثنين والثلاثة، وكيف أقام الحدود في الغلول، وهذه أنواع من العلوم التي لا يستغني عنها عالم [١].

٢- الخطيب البغدادي في جامعه عقد فصلاً لكتب التواريخ، وآخر لمغازي رسول الله - ﷺ -، وثالث لكتب التفسير، ورابع لكتب القراءات[٢].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٣٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٩٣/٢)، (١٩٥/٢)، (١٩٦/٢)، (١٩٩/٢).

وفي كتب الرواية: شملت أحاديث المغازي والملاحم والتفسير كل المصنفات الحديثية المسندة، ولا سيما أصح كتابين بعد كتاب الله – ﷻ – وهما صحيحي البخاري ومسلم .

ثم الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة كابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم في مستدركه، وابن السكن في الصحاح، وابن الجارود في المنتقى، والضياء المقدسي في المختارة، وغيرهم.

ثم سائر كتب السنن والمصنفات والمسانيد والمعاجم والأجزاء والمشيخات والمسلسلات، وهذه الكتب كلها تحتاج إلى مزيد من الدراسة للنظر والتدقيق والتمحيص والتخريج للحكم على ما فيها من أحاديث وآثار لمعرفة الصحيح منها من الضعيف، والمقبول من الموضوع، ما عدا صحيحي البخاري ومسلم، وذلك لأن العزو إليهما يفيد الصحة عمومًا.

قال السيوطي في ألفيته:

وَلَيْسَ فِي الْكُتْبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا ∴ بَعْدَ الْقُرَانِ وَلِهَذَا قُدِّمَا[1]

ولمزيد من الإيضاح والتفصيل نجد الآتي:

١- في صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير حوى (١٩٨) مائة وثمانية وتسعين بابًا، واشتمل على (٣٠٨) ثلاثماثة وثمانية من الأحاديث.

٢- في صحيح البخاري أيضًا كتاب المغازي حوى (٩٠) تسعين بابًا، واشتمل على (٥٦٣) خمسمائة وثلاثة وستين حديثًا.

قال ابن حجر: اشتمل كتاب المغازي من الأحاديث المرفوعة وما في

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص: ٧) البيت رقم (٤٨).

حكمها على خمسمائة وثلاثة وستين حديثًا، المعلق منها ستة وسبعون حديثًا، والباقي موصول المكرر منها فيه، وفيما مضى أربعمائة حديث وعشرة أحاديث، والخالص مائة وثلاثة وخمسون حديثًا وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة وستين حديثًا[1].

٣- عقد الإمام البخاري في صحيحه كتابًا للتفسير أورد فيه (٤٧٢) أربعمائة واثنين وسبعين بابًا من أبواب التفسير مرتبة على حسب سور القرآن الكريم وآيه.

قال ابن حجر: اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثًا من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثًا والبقية معلقة وما في معناه، المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثًا، والخالص منها مائة حديث وحديث، وافقه مسلم على تخريج بعضها، ولم يخرج أكثرها لكونها ليست ظاهرة في الرفع، والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهي ستة وستون حديثًا[2].

٤- عقد الإمام البخاري أيضًا في صحيحه كتابًا في فضائل القرآن الكريم ضمنه (٣٧) سبعة وثلاثين بابًا من أبواب فضائل القرآن وسوره وآيه.

قال ابن حجر: اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثًا المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثًا، والباقي موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثًا،

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٥٤/٨).

(٢) المرجع السابق (٧٤٣/٨).

والباقي خالص وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس – ﷺ – فيمن جمع القرآن، وحديث قتادة بن النعمان – ﷺ – في فضل قل هو الله أحد، وحديث أبي سعيد – ﷺ – في ذلك، وحديثه أيضًا أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن، وحديث عائشة رضي الله عنها في قراءة المعوذات عند النوم، وحديث ابن عباس في قراءته المفصل، وحديثه لم يترك إلا ما بين الدفتين، وحديث أبي هريرة – ﷺ – لا حسد إلا في اثنتين، وحديث عثمان – ﷺ – إن خيركم من تعلم القرآن، وحديث أنس – ﷺ – كانت قراءته مدًا، وحديث عبدالله بن مسعود – ﷺ – أنه سمع رجلاً يقرأ آية، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار. والله أعلم[1].

٥- عقد الإمام البخاري أيضًا في صحيحه كتاب الفتن – والتي تُعرف بالملاحم – حوى فيه (٢٦) ستة وعشرين بابًا، واشتمل على (١٠٠) مائة حديث.

قال ابن حجر: اشتمل كتاب الفتن من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديث الموصول منها سبعة وثمانون، والباقية معلقات ومتابعات المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانون، والخالص إحدى وعشرون، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن مسعود – ﷺ – شر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، وحديث أنس – ﷺ – لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه، وحديث عمار وابن مسعود – م – في قصة الجمل، وحديث أبي برزة في الإنكار على من يقاتل للدنيا، وحديث حذيفة – ﷺ – في المنافقين، وحديثه في النفاق، وحديث أنس ﷺ في المدينة لا يدخلها الدجال ولا

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠٣/٩).

الطاعون إن شاء الله تعالى، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسة عشر أثرًا[1]. والله أعلم.

٦- في صحيح الإمام مسلم كتاب الجهاد والسير حوى (٥١) واحدًا وخمسين بابًا، واشتمل على (١٥٠) مائة وخمسين حديثًا.

٧- في صحيح الإمام مسلم أيضًا كتاب التفسير حوى (٧) سبعة أبواب، واشتمل على (٣٤) أربعةٍ وثلاثين حديثًا.

٨- في سنن أبي داودَ كتاب الفتن حوى (٧) سبعة أبواب، واشتمل على (٥١) واحد وخمسين حديثًا، ثم كتاب الملاحم حوى (١٨) ثمانية عشر بابًا، واشتمل على (٥٩) تسعة وخمسين حديثًا.

٩- نجد الترمذي في سننه عقد كتابًا في (فضائل القرآن) وأورد فيه (٢٥) خمسة وعشرين بابًا، واشتمل على قرابة (٦١) واحد وستين حديثًا، ثم عقبه بكتاب القراءات وأورد فيه (١٣) ثلاثة عشر بابًا، واشتمل (٢٧) سبعة وعشرين حديثًا، ثم أعقبهما بكتاب التفسير وأورد فيه (٩٥) خمسةً وتسعين بابًا، واشتمل على قرابة (٤٨٤) أربعمائة وأربعةٍ وثمانين حديثًا.

١٠- في السنن الكبرى للنسائي أبواب كتاب فضائل القرآن ضمنه (٦١) واحدًا وستين بابًا، واشتمل على (٩٣) ثلاثة وتسعين حديثًا، وأبواب قراءة القرآن التي حوت (٥٥) خمسة وخمسين حديثًا، وذكر كتاب التفسير الذي حوى ما يزيد على (٤٢٠) أربعمائة وعشرين بابًا،

(١) فتح الباري لابن حجر (١١٠/١٣).

واشتمل على ما يقارب (٧٣٥) سبعمائة وخمسة وثلاثين حديثًا.

١١- في سنن ابن ماجه كتاب الجهاد الذي حوى (٤٦) ستة وأربعين بابًا، واشتمل على (١٢٨) مائة وثمانية وعشرين حديثًا، ثم كتاب الفتن الذي حوى (٣٦) ستة وثلاثين بابًا، واشتمل على (١٧٢) مائة واثنين وسبعين حديثًا.

١٢- المستدرك للحاكم، من الكتب التي اشترط مؤلفوها الصحة، ويُعد كتابه من أوسع الكتب المسندة الأصول التي حوت الكثير من أحاديث التفسير والملاحم والمغازي.

تجد أنه في كتاب التفسير بلغت الأحاديث (١١١٩) ألفٍ ومائة وتسعة عشر حديثًا، وفي كتاب الفتن والملاحم بلغت الأحاديث (٣٨٢) ثلاثمائة واثنين وثمانين حديثًا، وفي كتاب الجهاد بلغت الأحاديث (٢٩٥) مائتين وخمسة وتسعين حديثًا، وفي كتاب فضائل القرآن الكريم بلغت الأحاديث (١٠٩) مائة وتسعة أحاديث، وفي كتاب المغازي والسرايا بلغت الأحاديث (١٠٥) مائة وخمسة أحاديث، وفي كتاب الهجرة بلغت الأحاديث (٣٩) تسعة وثلاثين حديثًا.

١٣- السنن الكبرى للبيهقي، من أوسع ما ذكر ضمن كتب السنة المسندة الأصول، وهو أحد الكتب الجامعة في الأحكام وغيرها.

لقد ذكر البيهقي في سننه الكبرى كتاب السير الذي حوى (١٨١) مائة وواحدًا وثمانين بابًا، واشتمل على (٩٢١) تسعمائة وواحد وعشرين حديثًا.

وهكذا باقي كتب السنة النبوية المطهرة مليئة بأحاديث التفسير والمغازي والملاحم.

المبحث الثامن

مكانة العلوم الثلاثة(المغازي والملاحم والتفسير) بين سائر العلوم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة كتب المغازي

معلوم أن كتب المغازي المسندة لا يستغني عنها أي عالم، فضلاً عن كونه داعية، وذلك لأن الكتب المسندة توثق الغزوة وتاريخها وما وقع فيها من أحداث وأعمال، وبدون التوثيق لنصوص المغازي والسير لا يستطيع الجزم بكثير مما يعرفه أو بما اشتهر بين الناس.

لقد تنوعت كتابات العلماء منذ القرون الأولى الفاضلة، فمنهم من كان جل اهتمامه ترتيب أحداث السيرة ترتيبًا موضوعيًا وزمنيًا دون الالتفات لما صح منها أو ضعُف كالواقدي والبلاذري.

ومنهم من طبق قواعد المحدثين في كتابته للسيرة النبوية فذكرها بالإسناد المتصل إلى سيدنا رسول الله – ﷺ –، وربما أدى ذلك به إلى تقطيع الغزوة أو الموضوع الواحد في أماكن متعددة كالبخاري ومسلم في صحيحيهما لأنهما اشترطا الصحة فيما يروياه في كتابيهما .

فتجد أن أحاديث المغازي عند البخاري في الصحيح لا تقف على كتاب المغازي أو كتاب الجهاد والسير داخل كتابه الصحيح، بل تجد أحاديث المغازي متفرقة في كل أجزاء الكتاب، وكذا الإمام مسلم لكن بصورة أخف من البخاري، فلا تقف أحاديث المغازي عنده في صحيحه على كتاب الجهاد والسير فقط، بل الأمر يتعدى ذلك لتشمل أحاديث المغازي كل أجزاء كتابه – / –.

ومنهم من جمع بين طريقة المؤرخين والمحدثين ومزج بينهما كابن اسحاق والطبري وابن حبان وابن سعد، وتركوا الأمر للباحث للحكم على هذه الأسانيد لمعرفة صحيحها من سقيمها، وكان بقدرتهم الحكم على ما أورده من أحاديث بأسانيد متصلة، فهم أئمة وحفاظ كبار، لكن عصرهم لم يكن في حاجة إلى تدوين ذلك لقوة حافظتهم. والله أعلم.

فمثلاً من خلال ما صح في المغازي ندرك أن النبي – ﷺ – غزا تسع عشرة غزوة، قاتل منها في ثمان، وأن مجموع الغزوات والسرايا مائة، وهو كما قال. والله أعلم[1].

إن المتتبع لمرويات السيرة والمغازي وكتبها يجد أنها تحتوي على القليل من الصحيح مقارنة بمرويات الصحاح والسنن والمسانيد، كما يشعر بأهمية استخراج ما في تلك الكتب العظيمة من مرويات تهتم بالسير والمغازي.

لقد وظف أعداء الإسلام وخصومه مرويات شديدة الضعف ومكذوبة في السيرة النبوية للطعن في نبينا – ﷺ – والطعن في رسالته، وجعلوها شوكة في خاصرة تاريخنا، يشوشون به على الدعاة والعلماء ويشوهون بها صورة الإسلام، وكانوا يستغلون كل حرف من حروف السيرة في ذلك، ونظرا لتعلق هذا التاريخ بالوحي والنبي – ﷺ – حينئذ فمن المنتظر أن تبقى سيرته – ﷺ – نقية كأحاديث الأحكام تمامًا؛ لأن القبول بالمرويات الضعيفة والمكذوبة يعني تشويها لتلك الفترة البيضاء.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٥٣/٨، ١٥٤).

فلا بد من دراسة المغازي والسير على طريقة المحدثين، أي لابد من ذكر الأحاديث المسندة في كل غزوة أو سرية وتخريجها ودراسة أسانيدها لمعرفة الصحيح من الضعيف في سيرته العطرة – ﷺ –.

ويُعد أصح كتب المغازي: مغازي موسى بن عقبة (ت ١٤١هـ)، فقد نص على ذلك جمهور العلماء كالإشبيلي والباباني ومالك والشافعي وأحمد ومحمد صديق خان وغيرهم [(١)].

ويعد أقدم من ألف في السيرة النبوية التابعي الجليل عروة بن الزبير ابن العوام (ت ٩٤هـ)، فقد قال الواقدي وحاجي خليفة ومحمد صديق خان: إن أول من صنف في السيرة هو عروة بن الزبير [(٢)].

والحافظ الثقة عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٣هـ)، له كتاب في المغازي، فقد روى الخطيب في تاريخه عن نافع مولى ابن عمر – م – أنه قال: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ الشَّعْبِيَّ وَهُوَ يُحَدِّثُ بِالْمَغَازِي، فَقَالَ: " لَكَأَنَّ هَذَا الْفَتَى شَهِدَ مَعَنَا "[(٣)].

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٩٨)، هدية العارفين (٤٧٧/٢)، وانظر: فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل (٤٧٩/٥٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢/١)، السير للذهبي (٣٦٥/١)، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص: ٢٨)، الرسالة المستطرفة (ص: ١١٠)، التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (ص: ٣٤)، أبجد العلوم (ص: ٥٢٠).

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٧٤٦/٢)، أبجد العلوم (ص: ٥٢٠)، مغازي الواقدي (٢٠/١).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤٣/١٤).

والحافظ الثقة محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، له كتاب في المغازي كما نص على ذلك حاجي خليفة ومحمد صديق خان[١].

ثم كثر عدد المؤلفين في السيرة النبوية بعد ذلك، ومن هؤلاء محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١هـ) مؤلف أصل السيرة المشهورة باسم سيرة ابن هشام، ومحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ) مؤلف المغازي، وعبدالملك بن هشام (ت ٢١٨هـ) مؤلف السيرة النبوية، وأبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، مؤلف كتاب السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مؤلف كتاب دلائل النبوة، وأبو عمر يوسف ابن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣هـ)، مؤلف كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير، والقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، مؤلف كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وعبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت ٥٨١هـ) مؤلف كتاب الروض الأنف شرح السيرة النبوية لابن هشام، ومحمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية (ت ٧٥٢هـ) مؤلف كتاب زاد المعاد في هدي خير العباد، وعماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) مؤلف كتاب السيرة النبوية، وهي جزء من كتابه البداية والنهاية، والحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، مؤلف كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ومحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، مؤلف كتاب سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، وعلي بن إبراهيم الحلبي القاهري الشافعي (ت ١٠٤٤هـ)، مؤلف كتاب السيرة

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٧٤٦/٢)، أبجد العلوم (ص: ٥٢٠).

الحلبية المسماة "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون"، والشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن عبدالباقي بن يوسف بن أحمد ابن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (ت ١١٢٢هـ)، مؤلف كتاب شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية.

المطلب الثاني: مكانة كتب الفتن والملاحم.

لا شك أن معرفة كتب الفتن والملاحم تجعل المسلم على استعداد لها حتى لا ينساق خلفها، فالفتن كثيرة وبدأت ببداية خلق البشرية وستظل إلى قيام الساعة، وأخبر عنها المعصوم – ﷺ – في أحاديث عدة، ولا سيما فإن القارئ والمطلع لسنة سيد البشرية – ﷺ – يرى أن سيدنا حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – أكثر من أحاديث الفتن، والفتن منها ما هو كائن الآن: كالروبيضة وكثرة القتل وانتشار الزنا وقبض العلم وتقارب الزمان .

ومنها ما سيكون قبل يوم القيامة كخروج الدابة والمسيخ الدجال وطلوع الشمس من مغربها، والجميع أخبر عنها النبي – ﷺ – في الصحيحين وغيرهما.

قال محمد صديق خان: ليست ملحمة ولا فتنة صغرى أو كبرى من الملاحم والفتن التي تكون إلى يوم القيامة وقيام الساعة في مطلع الشمس ومغربها وسائر أقطار الأرض إلا وقد أخبر النبي – ﷺ – بها في أحاديثه الشريفة كما في حديث حذيفة بن اليمان المروي في السنن، وقد وقعت منها ملاحم وفتن كثيرة وسيقع ما بقي منها ولكن العلم بمواقيتها مما استأثر الله – ﷻ – بعلمه ولا يتيسر لبشر أن يعلم بوقتها إلا بعد وقوعها وحصول التطبيق بالأحاديث الواردة فيها وقد أوعبت الفتن الواقعة منذ عهد الخلفاء

الراشدين إلى الآن في كتابي حجج الكرامة بالفارسي، وكتبت رسالة نافعة جدا في ذكر الفتن على ما وردت به السنة المطهرة بالعربي المبين وسميتها بالإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة فعليك بهذين الكتابين فإنهما كافيان وافيان في بابيهما ولا تحتاج معهما إلى كتاب آخر يشفي علتك ويسقي غلتك وفيهما حكم الفتن وما ينبغي في زمنها للمسلم وكلها من مفاهيم الأخبار والآثار ولا ينبغي لمن يعتقد دين الإسلام بقلبه السليم أن يميل عند حدوث أمثال تلك الحوادث والأحوال إلى أقوال المشائخ وآراء الرجال بل الذي يجب على كل مؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر أن يستعلم حكم الفتن قبل الابتلاء بها من السنة كما قيل: أعط القوس باريها ولا منجأ من حوادث الدنيا لأحد كائنا من كان ولا ملجأ له إلا من الله تعالى وهو الذي يتولى الصالحين من عباده ويأمنهم من المخاوف والهلكة في أرضه وبلاده. وبالله التوفيق[1].

ومن أفضل كتب الفتن كتاب الفتن والملاحم لأبي عمرو الداني قارئ مفسر حافظ متفق على توثيقه، فقد قال الذهبي أثناء ترجمته له عند التعرض لمصنفاته: منها: (الفِتَن الكَائِنَة) مُجَلَّد يَدلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ فِي الحَدِيْثِ[2].

وكتاب الفتن لنعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٨هـ)، كان ممن يتصلب في السنة، وسكن مصر، ثم حمل إلى العراق، ومات في الحبس في محنة خلق القرآن، وكتابه الفتن كتاب مُسند، ويُعد كل من صنف مسندًا بعده اقتدى

(١) أبجد العلوم (ص: ٥٢٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/٩).

به كمسند الإمام أحمد والبزار وأبي داود الطيالسي وغيرهم، فالكتاب عظيم الفائدة، ولكن يظن بعض طلاب العلم أنه كتاب لا فائدة فيه، لا سيما وقد ضعَّف بعض أهل الحديث مؤلِّفه، لكونه كان يرفع بعض الموقوفات، ولأنه تغير حفظه بعد كبره، ولكن الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل ذكر الأحاديث التي أخطأ فيها نعيم بن حماد ثم قال: ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم وضعفه قوم وكان ممن يتصلب في السنة ومات في محنة القرآن في الحبس وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا(١).

وقال عنه حاجي خليفة: روى عنه البخاري والدارمي وأبو حاتم وخلق، وكان شديد الردّ على الجهمية وضع ثلاثة عشر كتابًا في ردّهم، وكان يقول: كنت جهميًا فلما طلبت الحديث علمت أن مآلهم إلى التعطيل، وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس، وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال الخطيب وأحمد: إن أول من عرفناه بكتب المسند وجمعه، وكان من أوعية العلم، وقال الذهبي في السير والتذهيب: الإمام، العلامة، الحافظ، وقال في الميزان: أحد الائمة الأعلام على لين في حديثه، وقال ابن حجر: وثقه أحمد وابن معين والعجلي(٢).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٦/٨).

(٢) نعيم بن حماد ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٤/٨)، تاريخ بغداد (٤١٩/١٥)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٦/٨)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣٧٣/٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٦٨/٢٩)، سير أعلام =

وبعض العلماء أثنوا على كتابه الفتن خيرًا، فقد قال البابانى: ومن تصانيفه أيضًا: كتاب الفتن والملاحم مسند في الحديث(١).

والمتأمل في كتاب الفتن لنعيم بن حماد يرى أنه يحوي فوائد عظيمة جدًا، ينبغي تدبرها في وقت الفتن وآخر الزمان كقول عبدالله بن عمرو ابن العاص لأبي الطفيل – ﷺ –: «لن يجتمع أمر الناس على إمام حتى تقوم الساعة»(٢).

وكقول حذيفة بن اليمان – ﷺ –: " إياكم والفتن، لا يشخص لها أحد، فو الله ما شخص لها أحد إلا نسفته كما ينسف السيل، إنها تشتبه مقبلة حتى يقول الجاهل: هذا يشبه، وتبين مدبرة، فإذا رأيتموها فاجتمعوا في بيوتكم، وكسروا سيوفكم، وقطعوا أوتاركم "(٣).

وكقول ابن عباس – م –: «موت الغربة شهادة»(٤).

وأيضًا من أفضل كتب الفتن: كتاب الفتن من كتاب البداية والنهاية لابن كثير، فقد قال ابن كثير في المقدمة:

= النبلاء (١٧/٩)، ميزان الاعتدال (٢٦٧/٤)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣١/٩)، لسان الميزان (٤١٢/٧).

(١) هدية العارفين (٤٩٨/٢).

(٢) أخرجه نعيم بن حماد في: الفتن، باب: عدة ما يذكر من الخلفاء بعد رسول الله – ﷺ – في هذه الأمة (٩٥/١) ح (٢٢٦).

(٣) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن في باب: العصمة من الفتن (١٤٠/١) ح (٣٤٣).

(٤) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن في باب: ما وقت في الفتن من الأوقات (٧١٢/٢) ح (٢٠٠٠).

(أما بعد) فهذا كتاب أذكر فيه بعون الله وحسن توفيقه ما يسره الله تعالى بحوله وقوته من ذكر مبدأ المخلوقات: من خلق العرش والكرسي والسموات، والأرضين وما فيهن وما بينهن من الملائكة والجان والشياطين، وكيفية خلق آدم – عليه السلام –، وقصص النبيين، وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني إسرائيل وأيام الجاهلية حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه.

فنذكر سيرته كما ينبغي فتشفى الصدور والغليل، وتزيح الداء عن العليل ثم نذكر ما بعد ذلك إلى زماننا، ونذكر الفتن والملاحم وأشراط الساعة ثم البعث والنشور وأهوال القيامة، ثم صفة ذلك وما في ذلك اليوم، وما يقع فيه من الأمور الهائلة، ثم صفة النار، ثم صفة الجنان وما فيها من الخيرات الحسان، وغير ذلك وما يتعلق به، وما ورد في ذلك من الكتاب والسنة والآثار والأخبار المنقولة المقبولة عند العلماء وورثة الأنبياء، الآخذين من مشكاة النبوة المصطفوية المحمدية على من جاء بها أفضل الصلاة والسلام.

ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله، وسنة رسوله – ﷺ –. وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب، مما فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا مما لا فائدة في تعيينه لنا فنذكره على سبيل التحلي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه.

وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله – ﷺ –، ما صح نقله أو حسن وما كان فيه ضعف نبينه. وبالله المستعان وعليه

التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم العلي العظيم[١].

وقال حاجي خليفة عن البداية والنهاية: وهو كتاب مبسوط في عشر مجلدات، اعتمد في نقله: على النص من الكتاب والسنة في وقائع الألوف السالفة، وميز بين الصحيح والسقيم، والخبر الإسرائيلي وغيره[٢].

وأيضًا كتاب القناعة في ما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة للسخاوي، فالسخاوي من رجال الحديث الذين برزوا في التأليف والتصنيف ومعرفة الصحيح من الضعيف في القرن التاسع الهجري؛ وكان لذلك أثر واضح في إخراج هذا الكتاب وربطه بسنة النبي – ﷺ – وكثرة الأحاديث التي ذكرها في هذا الكتاب مع اختصاره، فإنَّه لسعة اطلاعه على حديث النبي – ﷺ – اتخذ محل الشاهد في الحديث الواحد، وأدخل ضمنه أحاديث كثيرة .

لقد كتب السخاوي كتابه بناءً على طلب من بعض فضلاء بلده، ولما كانت أمور الغيب لا تعلم إلا عن طريق النقل اعتمد – / – على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة في الاحتجاج لما أورده من علامات للساعة، وقد كان يورد الحديث في الباب ثم يبدأ بذكر الروايات الواردة عند كل جملة، ولذلك أدخل كثيرًا من الأحاديث بعضها في بعض، وزاد من صعوبة إخراج هذه الأحاديث أنه ربما ذكر الحديث من وسطه أو آخره، أو ربما ذكره بالمعنى أو برواية ليست مشهورة من طرق هذا الحديث، وذلك كله يجعل البحث عن الرواية صعبًا، ولكن الله أعان بفضله ويسر وخرجت ولله الحمد أكثر هذه الروايات، وقد كان – / – يعلق على بعض المواضع، وأكثر تعاليقه إنما

(١) البداية والنهاية (٦/١).
(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢٢٨/١).

ينقلها من كلام شيخه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ويسميه، وربما نقلها عنه بدون نسبتها إليه.

وأكثر – / – في آخر الكتاب من ذكر الروايات الضعيفة التي لو تركها لكان أولى، كما أكثر من ذكر الأشراط الصغرى، وكان ربما كرر الشرط مرة أو مرتين ... ولكنه إذا أمعن النظر يجد أنه لم يترك علامة من علامات الساعة ولا شرطًا من أشراطها الصغرى والكبرى إلا ذكره تقريبًا، وهذا يدل على أن الكتاب شامل لكل أشراط الساعة مع اختصاره ووجازته(١).

وأيضًا كتاب: "التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" من تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي صاحب التفسير، توفي سنة ٦٧١هـ، وهو كتاب جمع كثيرًا من أشراط الساعة وأمور الآخرة والبعث وما بعده وما في الموقف من أهوال وما في النار من أغلال أعاذنا الله منها، وما في الجنة من نعيم مقيم جعلنا الله من أهلها. لكن مؤلفه صاغه بطريقة الوعظ والترغيب والترهيب ولم يحرص على صحة الأحاديث الواردة فيه.

وأيضًا كتاب: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة" من تأليف الشيخ حمود بن عبدالله التويجري، وهو كتاب مفيد جدًّا تضمن كثيرًا من الأحاديث مع بعض الحكم عليها والتعليق على بعضها والرد على المخالف فيها، وقد طبع، ط: الثانية ١٤١٤هـ، إلا أن مؤلفه اكتفى بعزو الحديث لمصدره من غير ذكر للجزء والصفحة ومن غير توسع في بيان درجته مما يجعله بحاجة لمن يكمل ما فيه من نقص.

---

(١) مقدمة المحقق لكتاب: القناعة في ما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة (مقدمة/ ٥٥– ٥٧) بتصرف يسير.

وأيضًا كتاب: "التصريح بما تواتر في نزول المسيح" لمحمد أنور شاه الكشميري الهندي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ، ورتبه تلميذه محمد شفيع مفتي باكستان في زمانه، وهو كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث والآثار المتعلقة بنزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، لكنه جمع فيه كثيرًا من الأحاديث الضعيفة ولم يبين درجتها وعزوه ناقص في أغلب المواضع.

فهذا بعض ما تيسر من الكتب النافعة والمفيدة في باب الفتن، نسأل الله تعالى أن يقينا شر الفتن ما ظهر وما بطن، وإن أراد بعباده فتنة فليقبضنا إليه غير فاتنين ولا مفتونين.

المطلب الثالث: مكانة كتب التفسير

نشأت أحاديث التفسير مع نشأة علم الرواية، إذ كان من أبرز مهام النبي – ﷺ – بيان القرآن الكريم.

قال تعالى: وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ [(١)].

وقال تعالى: وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ [(٢)].

فكانت حياته – ﷺ –، وهديه وسيرته شارحة للقرآن الكريم، تفسر مجمله[(٣)]، وتخصص عامه[(١)]، وتقييد مطلقه[(٢)].

---

(١) سورة النحل الآية رقم (٤٤).

(٢) سورة النحل الآية رقم (٦٤).

(٣) تفسير المجمل: المجمل مثل قوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ [سورة البقرة: ١٦٤]

فجاءت السنة النبوية وفسرت هذا الإجمال لمعرفة كيفية الصلاة.

قال رسول الله – ﷺ –: «صلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم».

أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (١٢٨/١) ح (٦٣١).

(١) تخصيص العام: العام مثل قوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ وَٱلنَّهَارِ [النساء: الآيتان: ٢٣، ٢٤]

فالآية عامة في إحلال ما وراء ذكر المحرمات في صور الآية، ثم جاءت السنة وخَصَّصت هذا العموم وقصرته على بعض أفراده، بقوله – ﷺ –: "لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها".

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (١٢/٧) ح (٥١٠٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (١٠٢٨/٢) ح (١٤٠٨).

(٢) تقييد المطلق: المطلق مثل قوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ وَٱلنَّهَارِ [المائدة: ٣٨]=

وكان الصحابة يتلقون منه القرآن الكريم تلاوة لألفاظه وبيانًا لمعانيه، فجمعوا بين العلم والعمل.

إن علم التفسير يحتاج إلى الأحاديث المسندة – سواء كان الحديث مرفوعًا أو موقوفًا له حكم الرفع – في بيان مراد الله تعالى، وفضل بعض الآيات والسور، وأسباب النزول، وبيان الناسخ والمنسوخ، واختلاف القراءات، وغير ذلك، وهذا هو أفضل أنواع التفسير.

قال السيوطي: وَالِاخْتِلَافُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى نَوْعَيْنِ: مِنْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، والمنقول إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره ومنه مالا يمكن ذلك، وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى

= فاليد في الآية مطلقة غير مقيدة، بكونها اليمين أو الشمال، فجاءت السنة وقيدت المطلق هذا بأن القطع يكون في ربع دينارٍ فصاعدا، وأن اليد المقطوعة هي اليد اليمنى.

قال النبي – ﷺ –: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا».

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: الحدود، باب: قول الله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}[المائدة: ٣٨] وفي كم يقطع ؟ (٨/١٦٠)ح (٦٧٨٩).

وعن عبدالله بن عمرو – م – ، أن امرأة سرقت على عهد رسول الله – ﷺ –، فجاء بها الذين سرقتهم، فقالوا: يا رسول الله: إن هذه المرأة سرقتنا، قال قومها: فنحن نفديها، يعني أهلها، فقال رسول الله – ﷺ –: "اقطعوا يدها"، فقالوا: نحن نفديها بخمسمائة دينار، قال: "اقطعوا يدها"، قال: فقطعت يدها اليمنى.

أخرجه أحمد في مسنده (٦/٢١٤) ح (٦٦٥٧)، وصحح إسناده الشيخ/ أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

معرفته وذلك كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، وفي قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحًا عن النبي – ﷺ – قُبل، وما لا بأن نُقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب – وقف عن تصديقه وتكذيبه لقوله – ﷺ –: "إذ حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم"(١).

وكذا ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب: العلم، باب: رواية حديث أهل الكتاب: (٤٨٧/٥) ح (٣٦٤٤)، وأخرجه أحمد في مسنده (٤٦٠/٢٨) ح (١٧٢٢٥)، وجود البنا الساعاتي إسناده كما في الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني (١٧٦/١)، وصرَّح المبارك فوري بصحة الحديث، وأشار الخطابي والبرماوي والكرماني والعراقي إلى صحة الحديث بقولهم: " وقد ثبت أن النبي – ﷺ – قال: ... الحديث".
تحفة الأحوذي (٣٧٠/٨)، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١٩٠٠/٣)، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٣٨٣/١٢)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧٠/١٨)، طرح التثريب في شرح التقريب (٢٦٢/٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٤٤/١٩).
وأخبار أهل الكتاب: على ثلاثة أقسام: فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب: الله أو سنة رسوله – ﷺ –،
ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب: والسنة أيضًا، ومنها ما هو مسكوت عنه فهو المأذون في روايته بقوله – ﷺ –: حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وهو الذي لا يصدق ولا يكذب، لقوله – ﷺ –: فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم. تحفة الأحوذي (٣٧٠/٨).

فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي – ﷺ –، أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم!

وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثيرًا ولله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي" وذلك لأن الغالب عليها المراسيل.

وأما ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين مثل تفسير عبدالرازق والفريابي ووكيع وعبدبن حميد وإسحاق وأمثالهم. انتهى كلام صاحب الاتقان(١).

ولذلك فإن أفضل كتب التفسير ما كان عن طريق النقل، وهو المعروف بالتفسير بالمأثور كتفسير ابن جرير الطبرى، وتفسير ابن كثير، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وأفضلهم تفسير الطبرى المسمى "جامع البيان في تأويل آي القرآن".

ومن أجمع التفاسير المسندة تفاسير: ابن جرير (٣١٠هـ، مطبوع) وابن المنذر (٣١٨هـ غالبه مفقود) وعبدبن حميد (٢٤٩، غالبه مفقود)

(١) الإتقان في علوم القرآن (٤/٢٠٤ – ٢٠٦).

وابن أبي حاتم (٣٢٧، مطبوع أكثره).

قال ابن حجر: فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين.

وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره[١].

وأما عن تفسير " الثعلبي " فهو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، " والواحدي " صاحبه كان أبصر منه بالعربية؛ لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، "والبغوي" تفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة، والموضوعات في كتب التفسير كثيرة مثل ما روي في قوله: وَٱلۡفُلۡكِ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧ وَٱلنَّهَارِ[٢]: في علي – ﷺ –.

وفي قوله: وَٱلۡفُلۡكِ لِنَجۡعَلَهَا لَكُمۡ تَذۡكِرَةٗ وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ ۝١٢ وَٱلنَّهَارِ[٣]: أذنك يا علي[٤].

---

(١) العجاب في بيان الأسباب: (٢٠٣/١).
(٢) سورة الرعد الآية رقم (٧).
(٣) سورة الحاقة الآية رقم (٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣).

ومع ذلك فإن كل كتب التفسير تحتاج إلى تخريج شامل ونقد وتمييز وتمحيص لأن أكثر ما فيها ضعيف لا يصح.

المبحث التاسع

أعلم الناس بالعلوم الثلاثة (المغازي والملاحم والتفسير).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أعلم الناس بالمغازي.

يُعد أعلم الناس بالمغازي هم أهل المدينة من المهاجرين والأنصار، لأن الغزوات كلها بدءً من بدرٍ الكبرى وانتهاءً بتبوك كانت بعد هجرة سيدنا رسول الله – ﷺ – إلى المدينة المنورة، ثم أهل الشام لأنهم أعرف الناس بأمور الغزو والجهاد، وعندهم من العلم بأمور القتال ما ليس عند غيرهم.

قال ابن تيمية: إن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم، ولهذا عظم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار[1].

وأعلم الناس بالمغازي من أهل المدينة محمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ) له كتاب السير والمغازي، وابن إسحاق إمام وحجة في المغازي كما قال ابن حجر في أكثر من موضع في الفتح وكذا في التقريب، ويعد هو أول من دون العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه، فهو أول من جمع مغازي رسول الله – ﷺ – وألفها، وكان في العلم بحرًا عجاجًا كما قال ابن سعد والذهبي، ومن أراد أن يتبحر في المغازي، فهو عيال على محمد

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٣)، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ١٣١).

ابن إسحاق كما قال الشافعي[١].

وأصح مغازي أهل المدينة: مغازي موسى بن عقبة (ت ١٤١هـ)، وكتابه نص عليه الإشبيلي والباباني [٢]، وتعد مغازيه من أجل وأصح المغازي، فقد قال الإمام مالك – / –: عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة، فإنه أصح المغازي[٣].

وقال الشافعي: ليس في المغازي أصح من كتابه مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره [٤].

وقال أحمد: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة[٥].

ووصفها – مغازي ابن عقبة – محمد صديق خان بأنها أصح المغازي[٦].

ويعد أقدم من ألف في السيرة النبوية من أهل المدينة التابعي الجليل عروة بن الزبير بن العوام ت٩٤هـ، فقد قال الواقدي وحاجي خليفة ومحمد

---

(١) الطبقات الكبرى (٤٥٠/٥)، سير أعلام النبلاء (٣٥/٧)، فتح الباري لابن حجر (٣٧١/١)، (١٧/٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٩٨)، هدية العارفين (٤٧٧/٢)، وانظر: فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل (٤٧٩/٥٨).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢/١)، السير للذهبي (٣٦٥/١)، إسعاف المبطأ برجال الموطأ (ص: ٢٨)

(٤) الرسالة المستطرفة (ص: ١١٠)، التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (ص: ٣٤).

(٥) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ١١٠).

(٦) أبجد العلوم (ص: ٥٢٠).

صديق خان: إن أول من صنف في السيرة هو عروة بن الزبير[١].

والحافظ الثقة عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٣هـ)، له كتاب في المغازي، فقد روى الخطيب في تاريخه عن نافع مولى ابن عمر أنه قال: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ الشَّعْبِيَّ وَهُوَ يُحَدِّثُ بِالْمَغَازِي، فَقَالَ: " لَكَأَنَّ هَذَا الْفَتَى شَهِدَ مَعَنَا "[٢].

ومن أفضل كتب السيرة عند أهل الشام كتاب السير للفزاري، اهتم فيه بكل أمور المغازي والسير من حيث أنها أحكام، لا من حيث أنها أخبار، وأهل الشام عمومًا كما وضحنا في السير والمغازي أقعد، فالثغور بجنبهم، والروم بجنبهم، والكفار قريبون منهم، وهم أهل الجهاد وأهل القتال، فلذلك يحتاجون إلى معرفة أحكام السير أكثر من احتياج غيرهم، ولهذا صار مثل سير الفزاري يعتمد عليها، وكذلك مثل سير الأوزاعي نحو ذلك[٣].

المطلب الثاني: أعلم الناس بالملاحم.

يُعد أعلم الناس بالملاحم والفتن أهل الحديث وأئمته وحفاظه كالبخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

ومن ثم قال محمد صديق خان: وإن أردت الوقوف على معرفة الملاحم فعليك بالأحاديث الواردة فيها ولا ينبئك مثل خبير[٤].

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٧٤٦/٢)، أبجد العلوم (ص: ٥٢٠)، مغازي الواقدي (٢٠/١).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤٣/١٤).

(٣) شرح مقدمة التفسير لصالح آل الشيخ (٥/٧) بتصرف.

(٤) أبجد العلوم (ص: ٥٢٣).

إن النبي – ﷺ – أخبر عن الملاحم التي ستحدث في الدنيا إلى قيام الساعة .

فليست ملحمة ولا فتنة صغرى أو كبرى من الملاحم والفتن التي تكون إلى يوم القيامة وقيام الساعة في مطلع الشمس ومغربها وسائر أقطار الأرض إلا وقد أخبر النبي – ﷺ – بها في أحاديثه الشريفة كما في حديث حذيفة بن اليمان المروي في السنن، وقد وقعت منها ملاحم وفتن كثيرة وسيقع ما بقي منها ولكن العلم بمواقيتها مما استأثر الله – ﷻ – بعلمه ولا يتيسر لبشر أن يعلم بوقتها إلا بعد وقوعها وحصول التطبيق بالأحاديث الواردة فيها(١).

لقد صحت بعض الأحاديث في باب الفتن والملاحم كتقارب الزمان، وقبض العلم، وانتشار الجهل، وظهور الربا، وانتشار الزنا، والدعاة إلى أبواب جهنم، وكلام الروبيضة بقال الله وقال الرسول–ﷺ– وهو تافه لا يعي شيئًا من أمور الدين، وانتشار الرشوة، وظهور من يدعون النبوة، وكثرة الشُرط الذين يقفون بجوار السلاطين ويدافعون عنهم، وكثرة الهرج والقتل.

وما أحسن قول ابن بطال: ونحن في ذلك؛ قد قبض العلم وظهرت الفتن وعمت وطبقت وكثر الهرج وهو القتل، وكثر المال ولاسيما عند أراذل الناس كما جاء في الحديث عند تقارب الزمان: (يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع، ويتطاول رعاة الإبل البهم في البنيان)، وقد شاهدناه عيانًا، أعاذنا الله من شر المنقلب وختم أعمالنا بالسعادة والنجاة من الفتن(٢).

---

(١) أبجد العلوم (ص: ٥٢٣).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٧/٣).

وأفضل الكتب في الفتن والملاحم: كتاب الفتن من صحيح الإمام البخاري، وكتاب الفتن من صحيح الإمام مسلم، وكتاب الفتن والملاحم من سنن أبي داود، وأبواب الفتن من سنن الترمذي، وأبواب في الفتن من سنن النسائي، وكتاب الفتن من سنن ابن ماجه.

وكذا سائر أحاديث الفتن في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم والأجزاء والمشيخات.

وتوجد مصنفات ركزت على أحاديث الفتن منها المطبوع المتداول الشائع: ككتاب الفتنة ووقعة الجمل لمؤلفه: سيف بن عمر الأسدي التَّمِيمي (ت ٢٠٠هـ)، والفتن لأبي عبدالله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨هـ)، وأشراط الساعة وذهاب الأخيار وبقاء الأشرار لمؤلفه: عبدالملك بن حَبِيب أبو مروان القرطبي، (ت ٢٣٨هـ)، والفتن لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ابن عم الإمام أحمد (ت ٢٧٣هـ)، والسنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها لمؤلفه: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، والبداية والنهاية، والنهاية في الفتن والملاحم كليهما لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، والقناعة في ما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وإتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة للتويجري (ت ١٤١٣هـ).

ومنها المخطوط مثل: المنبه للفطن من غوائل الفتن لأبي الحسن علي ابن خلف المعروف بابن القابسي المالكي (ت ٤٠٣هـ) كما ذكره الباباني في

كتابيه إيضاح المكنون (٥٦٦/٤)، هدية العارفين (٦٨٥/١)، وأشراط الساعة لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي تقي الدين محدث الإسلام صاحب التصانيف نزيل مصر في آخر عمره (ت ٦٠٠هـ) كما ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ٤٩)، والإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة لمحمد صديق خان (ت ١٢٠٧هـ) فقد ذكره في كتابه أبجد العلوم (ص: ٥٢٣)،

وتوجد مصنفات مطبوعة جمعت بين ما اختص به نبينا – ﷺ – وبين الفتن التي أخبر بها – ﷺ – إلى قيام الساعة ككتاب دلائل النبوة للفريابي (ت ٣٠١هـ)، وتثبيت دلائل النبوة للقاضي عبدالجبار بن أحمد ابن عبدالجبار الهمذاني أبو الحسين المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ودلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

المطلب الثالث: أعلم الناس بالتفسير

أفضل تفسير للقرآن الكريم هو تفسير سيدنا محمد – ﷺ – مصداقًا لقوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ وَٱلنَّهَارِ [1]، وقوله تعالى: وَٱلْفُلْكِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ وَٱلنَّهَارِ [2].

(١) سورة القيامة الآيات من (١٦-١٩).
(٢) سورة النحل الآية رقم (٤٤).

يُعد أعلم الناس وأفضلهم في تفسير القرآن الكريم أهل مكة ثم أهل الكوفة، فأما مكة فلأنهم عاصروا التنزيل، وشاهدوا الوحي، وسمعوا من رسول الله – ﷺ – .

وأفضل أهل مكة على وجه الاطلاق في التفسير عبدالله بن العباس ابن عبدالمطلب، وذلك بسبب دعوة سيدنا رسول الله – ﷺ – له .

فعن ابن عباس – م –: أن رسول الله – ﷺ – كان في بيت ميمونة، فوضعتُ له وَضوءً من الليل، قال: فقالت ميمونة: يا رسول الله، وضع لك هذا عبدالله بن عباس، فقال: "اللهم فَقِّهه في الدِّين، وعلِّمه التأويل"(١).

إن التفسير له مدارس من جهة المدن: من أحسنها مدرسة التفسير بمكة؛ فإنها أقوى المدارس في التفسير، وذلك لأنهم أخذوا التفسير عن ابن عباس، فابن عباس – م – مكث في مكة سنين طويلة منذ أن ترك عليا – ﷺ – في أواخر خلافته إلى أن توفي ابن عباس أو إلى قريب من وافته كان في مكة، ثم في آخر عمره ذهب إلى الطائف؛ يعني أن مدرسته كانت في مكة قوية في التفسير، وكان يفسر القرآن كثيرًا في المسجد الحرام وفي بيته وفي سوقه، ويُسأل عن ذلك، وعن أخبار عنه بذلك مروية مسندة في غير ما

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/٣٢١) ح (٣٠٣٣)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح.
وأصل الحديث عند الشيخين لكن اقتصرت روايتهما على الفقه في الدين فقط، فأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: الوضوء، باب: وضع الماء عند الخلاء (١/٤١) ح (١٤٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل ابن عباس – م – (٤/١٩٢٧) ح (٢٤٧٧).

كتاب[1].

وأعلم الناس بالتفسير في أهل مكة بعد ابن عباس – م – أصحاب ابن عباس، وعلى رأسهم مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (ت ١٠١هـ)، قال عنه الذهبي: الإِمَامُ، شَيْخُ القُرَّاءِ وَالمُفَسِّرِيْنَ، أخذ التفسير عن ابن عباس، وقال عن نفسه: عرضت القرآن على ابن عباس – م – ثلاث عرضات، أوقفه على كل آية أسأله فيما نزلت وكيف كانت؟، وقال سفيان الثوري: خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والضحاك، وقال خصيف: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير، وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وقال السيوطي: قال الثوري: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ، وقَالَ ابْنُ تَيْمِيَةَ: وَلِهَذَا يَعْتَمِدُ عَلَى تَفْسِيرِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ[2].

ويلي مجاهد باقي أصحاب ابن عباس كعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وطاووس وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير وأمثالهم.

قال صالح آل الشيخ: ولهذا صار أهل مكة تميّزوا بمعرفة التفسير؛ بل أكثر التفسير المسند – يعني المنقول بالأسانيد – أكثره يكون عن أهل مكة، تجد أنه يروى عن ابن عباس عن مجاهد عن أبي الشعثاء عن طاووس عن عكرمة، ونحو ذلك من التفسير أكثر من غيرهم، وأهل العلم

---

(١) شرح مقدمة التفسير لصالح آل الشيخ (٦/٧) باختصار.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤)، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤)، التاريخ الكبير للبخاري (٤١١/٧)، سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص: ٩٢٩)، الإتقان في علوم القرآن (٢٤١/٤).

يفرحون بالتفسير إن جاء عن أهل مكة؛ لأنهم في الغالب أخذوه عن ابن عباس – ﷺ –[1].

وأفضل أهل الكوفة على وجه الاطلاق في التفسير عبدالله بن مسعود – ﷺ –، وذلك لأنه صح عنه:

«والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الإبل لركبت إليه»[2].

وأعلم الناس في الكوفة بالتفسير بعد ابن مسعود أصحاب ابن مسعود، فقد تميزوا على غيرهم في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذه عنه أيضا ابنه عبدالرحمن، وأخذه عن عبدالرحمن عبدالله ابن وهب[3].

---

(١) شرح مقدمة التفسير لصالح آل الشيخ (٦/٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبدالله ابن مسعود وأمه رضي الله عنهما (١٩١٣/٤) ح (٢٤٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٣)، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ١٣١)، تفسير البغوي – إحياء التراث (١٤/١).

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: النتائج:

من خلال معايشتي مع مقولة الإمام أحمد – / –: ثلاثة كتب ليس لها أصول " المغازي والملاحم والتفسير " اتضح لي ما يلي:

١- صحة نسبة هذه المقولة للإمام أحمد – / –.

٢- أن الإمام أحمد –/– عنى بهذه المقولة كتبًا معينة صُنفت في عصره يغلب عليها الضعف والإرسال والوقف كتفسير الكلبي ومغازي ابن إسحاق والفتن لنعيم بن حماد، ومما يؤكد ذلك ذكره في مسنده لجملة كبيرة من الأحاديث الصحيحة والحسنة في التفسير والملاحم والمغازي.

٣- إخراج البخاري ومسلم في صحيحهما لأحاديث التفسير والمغازي والملاحم أكبر رد على من فهم كلام الإمام أحمد على اطلاقه، فكتابيهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم.

٤- السيرة النبوية ثابتة بالكتاب والسنة، والناظر بعين الاعتبار يرى أن أفضل وأشرف وأصح سيرة هي سيرة النبي – ﷺ –، وذلك لتأصلها بالوحيين الإلهيين القرآن الكريم والسنة النبوية، فقد تحدث القرآن الكريم العهد المكي كالدعوة سرًا وجهرًا بمكة المكرمة، وإيذاء قريش للنبي – ﷺ – وأصحابه، ومعجزتي الإسراء والمعراج، وتحدث القرآن الكريم عن العهد المدني كالهجرة النبوية ومعاملة اليهود بالمدينة والغزوات كبدر وأحد وقينقاع وقريظة وبني النضير والأحزاب وحنين وخيبر وفتح مكة وتبوك وغير ذلك من الغزوات، وانتهاء بوفاة النبي –

ﷺ -، كما تحدثت السنة النبوية عن كل ما سبق وزيادة، ولا أدل على ذلك من أصح كتابين بعد القرآن الكريم صحيحي البخاري ومسلم فيهما كتاب المغازي، وكتاب الجهاد والسير، وجميع كتب السنة المشرفة طافحة بأحاديث السيرة النبوية.

٥- أن أحاديث المغازي والتفسير يُترخص فيها ما لا يُترخص في أحاديث العقائد والأحكام الشرعية، فلا بد من الأحاديث المرفوعة الصحيحة أو الحسنة في أحاديث العقائد والأحكام، أما في المغازي والتفسير فلا مانع من رواية المرسل أو الضعيف مع تعدد طرقه بشرط ألا يكون شاذًا أو منكرًا.

٦- إذا قال الإمام أحمد في حكمه على الحديث: لا أصل له أو ليس له سند، فإنما يعني به ضعف الحديث بأي وجه من وجوه الضعف، واتضح ذلك من خلال كلامه النظري، ثم تطبيقنا العملي على بعض الأحاديث التي حكم عليها بذلك، وهذا اصطلاح خاص للإمام أحمد، ولا مشاحة في الاصطلاح، بينما يرى الجمهور أن لا أصل له معناه ليس له سند في دواوين السنة النبوية المشرفة، وربما عنوا بقولهم: لا أصل له أن الحديث موضوع.

٧- أن الضعيف يتقوى بتعدد طرقه، وهذا بتصريح كبار حفاظ الحديث ونقاده، فإن الحافظ البيهقي بعد أن أخرج أحاديث التوسعة على الأولاد في يوم عاشوراء قال: هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة[1].

(١) شعب الإيمان (٣٣٣/٥) ح (٣٥١٢)، (٣٥١٣)، (٣٥١٤)، (٣٥١٥).

٨- الحديث المرسل يتقوى بتعدد طرقه، وأنه كان شائعًا في عصر التابعين.

٩- الحديث المرسل إذا صح سنده إلى من أرسله ولم يكن منكرًا، ولا يُخالف أصول الدين فلا مانع من قبوله.

١٠- أكثر المراسيل في المغازي والملاحم والتفسير تأتي من خلال قتادة أو مجاهد، أو الزهري، أو عروة بن الزبير، أو يحيى بن سعيد الأموي، ومن يطالع مغازي الواقدي وسيرة ابن إسحاق وتفسير الطبري والفتن لنعيم بن حماد يدرك ذلك جيدًا.

١١- الموقوف أو المقطوع صفة للحديث وليس حكمًا عليه، فكون الحديث موقوفًا على الصحابي أو مقطوعًا على التابعي لا يعني عدم صحته، وذلك لأن الصحابة عاصروا التنزيل وشاهدوا الوحي وسمعوا من رسول الله - ﷺ -، وكلهم عدول، وحاشاهم الكذب، فقد ينشط الصحابي ليثبت سماعه للحديث من رسول الله - ﷺ -، وقد لا ينشط فيقف الحديث عنده، وكذا الحال بالنسبة للتابعين فهم تعلموا وسمعوا من الصحابة - رضي الله عنهم -.

١٢- بعض أهل العلم كوهب بن منبه وكعب الأحبار وابن إسحاق يأخذون بعض الأشياء عن أهل الكتاب، فمثل ذلك لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بصحة الأسانيد، واتفاق أهل النقل على ذلك.

١٣- صحة جملة من الأحاديث الواردة في فضائل سور وآي القرآن الكريم كفاتحة الكتاب وسورتي البقرة وآل عمران وآية الكرسي وآخر آيتين من سورة البقرة والمعوذتين والإخلاص، لدرجة أن الحافظان

ابن رجب الحنبلي والخلال أفرد كل واحدٍ منهما في سورة الإخلاص مؤَلَّفٍ مستقل.

١٤- أن الكثير من أحاديث السير والمغازي والتفسير والفضائل والترغيب والترهيب يغلب عليها الضعف.

١٥- أحاديث أسباب النزول لآيات القرآن الكريم وسوره يغلب عليها الضعف، لا سيما أسباب النزول للواحدي، ومن الكتب المفيدة في معرفة الصحيح من الضعيف في أسباب النزول كتاب العجاب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني، فهو كتاب مفيد في بابه حكم على كثير من أحاديث أسباب النزول خاصةً أسباب النزول للواحدي.

١٦- أوهى طرق التفسير عن ابن عباس: السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عنه (أي عن ابن عباس).

١٧- هناك فرق في كتب التفسير بين السدي الصغير والكبير، فالصغير: محمد بن مروان صاحب الكلبي مجمع على ضعفه، مات ١٨٦هـ، والكبير: إسماعيل بن عبدالرحمن حسن الحديث، مات ١٢٧هـ.

١٨- يوجد في كتب التفسير تفسيرات واجتهادات باطلة لا يصح الاعتماد عليها، ولا تُذكر إلا على سبيل تحذير الناس منها.

١٩- تصحيح الفهم الخاطئ عند بعض طلبة العلم بأن السيرة والمغازي والملاحم والتفسير علوم لا أصول لها، وهذا ليس بصحيح، لأن كتب السنة النبوية المسندة مليئة بمغازي رسول الله - ﷺ - وسراياه، وتفسيرات آي القرآن الكريم، وفيها الإخبار عن الملاحم التي ستقع حتى قيام الساعة.

٢٠- نفي الصحة للحديث لا يعني عدم ثبوته أو وضعه، فقد قال النووي: لا أعلم في التسمية للوضوء حديثًا ثابتًا، ودافع عن ذلك ابن حجر قائلاً: لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم، ولا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحسن(١).

٢١- تناقل حفاظ الحديث وأئمة الجرح والتعديل للأمر الواحد، واشتهاره في الكتب عنهم يُشعر بأن له أصلاً وإن كان ضعيفًا.

٢٢- المصنفون في السيرة النبوية والمغازي يحتاجون في الكثير الغالب إلى رواية الضعيف لكي تكتمل القصة أو الصورة في ذهن القارئ أو السامع.

٢٣- تنوع طرق التأليف في السيرة النبوية والمغازي على ثلاث طرق:

الطريقة الأولى: صنف من العلماء جل اهتمامه ترتيب الأحداث ترتيبًا تاريخيًا وموضوعيًا دون الالتفات لما صح منها أو ضعُف كالواقدي والبلاذري .

الطريقة الثانية: صنف آخر طبق قواعد المحدثين من خلال توثيق النصوص في كل أحداث ومواقف السيرة النبوية كالبخاري ومسلم في صحيحيهما – رحمهما الله تعالى –.

الطريقة الثالثة: صنف ثالث جمع بين طريقة المؤرخين والمحدثين ومزج بينهما كابن إسحاق والطبري وابن حبان وابن سعد – رحمهم الله تعالى –.

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (٢٢٢/١).

والطريقة الأولى هي أكثر شيوعًا في التأليف في السيرة النبوية، لأن المصنف جل اهتمامه جمع ما تيسر له من الروايات لتدوينها دون الالتفات لمعرفة صحيحها من سقيمها.

٢٤- دفع التهم عن العلماء الأوائل الذين صنفوا في المغازي والملاحم والتفسير بأنهم أوردوا الأحاديث بأسانيدها لكي يُعرف الصحيح من الضعيف، وكان لهؤلاء العلماء الاستطاعة والقدرة على أحكام الأحاديث التي أوردوها، فهم أئمة حفاظ وأعلام، لكن عصرهم لم يكن بحاجة إلى تدوين هذه الأحكام، وبهذا نرفع الحرج عنهم في تطاول كل من تسول له نفسه النيل منهم.

٢٥- أصح كتب المغازي مغازي موسى بن عقبة فقد نص على ذلك جمهور أهل العلم.

٢٦- أصح كتب الملاحم الفتن لأبي عمرو الداني، ويليه كتاب الفتن من البداية والنهاية لابن كثير، فقد صرَّح ابن كثير في المقدمة وبيَّن أن جل اعتماده هو الصحيح والحسن من الروايات، وما كان فيه من ضعفٍ بينه، وأنه يبتعد عن الاسرائيليات ولا يذكر منها إلا ما أذن به الشرع(١).

٢٧- أفضل كتب التفسير: تفسير ابن جرير الطبري والمسمى" جامع البيان في تأويل آي القرآن" وذلك لاعتماده على الإسناد المتصل في كل ما يذكره من أقوال، ثم يليه تفسير القرآن العظيم لابن كثير فهو مفسر ومحدث ووصل إلى درجة الحافظ في الحديث - / -.

---

(١) البداية والنهاية (٦/١).

٢٨- أعلم الناس بالتفسير أهل مكة ثم أهل الكوفة، وأعلم أهل مكة ابن عباس – م –، وذلك ببركة دعوة سيدنا رسول الله – ﷺ – بأن يرزق ابن عباس التأويل والفقه في الدين، ثم أصحاب ابن عباس، ومن أجلهم مجاهد بن جبر الذي اعتمد أئمة الحديث على تفسيره كالشافعي والبخاري وغيرهما.

وأعلم أهل الكوفة ابن مسعود – ﷺ – لأنه ما من آية إلا وهو يعلم أين نزلت وفيمن نزلت، وكان يفتخر بذلك كما صح عنه – ﷺ –.

٢٩- التفسير بالمأثور أفضل من التفسير بالرأي، وذلك لاعتماده على النظر في جميع أي وسور القرآن الكريم، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وصحة النقل وغير ذلك.

٣٠- الاستشهاد بعبارة الإمام أحمد للتشكيك في جميع أحاديث المغازي والملاحم والتفسير غير صحيح، يبطله ثبوت وصحة الأحاديث في هذه العلوم الثلاثة كالصحيحين وموطأ مالك والسنن الأربعة، بل في مسند الإمام أحمد نفسه.

٣١- تظهر مكانة علوم التفسير والملاحم والمغازي بين سائر العلوم أن علماء مصطلح الحديث نصوا عليها في كتبهم، وعقدوا لها أبوابًا كالحاكم في معرفة علوم الحديث والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مما يبرز أن لهذه العلوم أصلاً لأنها تُعرض على ميزان الجرح والتعديل.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

اقترح على الباحثين والمتخصصين في الحديث وعلومه من خلال بحثي هذا بما يأتي:

١- تخريج ودراسة أسانيد أقوال أئمة الحديث وحفاظه فيما صرحوا به من قواعد وأسس في مصطلح الحديث وعلومه لمعرفة صحة ما نُسب إليهم من ضعفه، ومن الكتب التي تذكر قواعد المصطلح وعلومه بالإسناد المتصل الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.

٢- التطبيق العملي من خلال الأمثلة لما ذكره علماء الحديث ونقاده من مصطلحاتٍ نظرية لمعرفة مراد كل إمامٍ تجاه المصطلح الحديثي الذي يذكره، فقد يوافق الجمهور في مراده من قوله هذا، وقد لا يوافق فيكون اصطلاح خاص بهذا العالم، ولا مشاحة في الاصطلاح.

٣- تخريج ودراسة أقوال حفاظ الحديث في بيان أحوال الرجال جرحًا وتعديلاً، فقد يحكم ابن معين أو الإمام أحمد على راوٍ بالضعف، ومن خلال دراسة إسناد ابن معين أو الإمام أحمد يتبين ضعف هذا السند، ومن أفضل الكتب التي تنص على أقوال أئمة الحديث في بيان أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً بالسند المتصل الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وتهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال للمزي، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر وغيرها من كتب أهل العلم التي يعرفها المتمرس والمتمرن خلال ترجمته لرواة الأحاديث. والله أعلم.

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (جل من أنزله).
- أبجد العلوم لمحمد صديق خان، دار ابن حزم، ط: الأولى، عام ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- أحوال الرجال للجوزجاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، عام ١٤٠٥هـ.
- ارشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني لأبي الطيب المنصوري، دار الكيان - الرياض، ومكتبة ابن تيمية – الإمارات.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.
- ألفية السيوطي في علم الحديث للسيوطي، طبع المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- الأنساب للسمعاني، طبع دار الجنان، ط: الاولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- إيضاح المكنون للباباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور/ أكرم بن ضياء العمري، دار بساط - بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى

١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، عام النشر ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عام ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان، دار طيبة – الرياض، ط: الأولى: ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، مركز البحث العلمي – مكة المكرمة، ط: الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة النشر ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- تاريخ بغداد للخطيب، دار الكتب العلمية – بيروت.
- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
- تدريب الراوي للسيوطي، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- تذكرة الموضوعات للفتني، إدارة الطباعة المنيرية، ط: الأولى ١٣٤٣هـ.
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي، مكتبة الرشد – الرياض، عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر ١٣٨٧هـ.
- تذهيب التهذيب للذهبي، دار الفاروق الحديثة، ط: الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- الترغيب والترهيب للمنذري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، مكتبة المنار – الأردن، ط: الأولى.
- تفسير البغوي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن للشيخ/ محمد الأمين العلوي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- تفسير مقاتل بن سليمان البلخي، دار إحياء التراث – بيروت، عام ١٤٢٣هـ.
- التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي، مكتبة وهبة بالقاهرة.
- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الرشيد– سوريا، عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير لابن حجر، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٨٩م.
- تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي، دار أضواء السلف – الرياض، عام ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- تهذيب الكمال للمزي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- الثقات للعجلي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الثقات لابن حبان، دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، مكتبة المعارف بالرياض – السعودية.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد في الرجال لخالد الرباط، دار الفلاح بالفيوم – القاهرة، ط: الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للغزي العامري، دار الراية – الرياض، عام ١٤١٢هـ.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- جمهرة اللغة لابن دريد الازدى، نشر دار العلم للملايين – بيروت، عام ١٩٨٧م.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، دار البشائر، بيروت، سنة النشر ١٤١٦هـ.
- دراسات في تاريخ العرب القديم لمحمد بيومي مهران، دار المعرفة الجامعية.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، دار البشائر الإسلامية، عام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- الرفع والتكميل لأبي الحسنات اللكنوي الهندي، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر ٢٠١٠ م
- سنن ابن ماجه، دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عام ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى عام ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، عام ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- السنن الكبرى للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، عام ١٣٤٤هـ.
- سنن النسائي الصغرى (الصغرى)، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- سنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي د/ مصطفى السباعي، نشر: المكتب الإسلامي: بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- سير السلف الصالحين لأبي القاسم الأصبهاني، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية د/ أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، عام ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير بدمشق، سنة النشر ١٤٠٦هـ.
- شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط: الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- شعب الإيمان للبيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، نشر دار العلم للملايين – بيروت، عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
- ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر لابن عبدالهادي، دار النوادر، سوريا، عام ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- الضعفاء الصغير للبخاري، دار الوعي – حلب، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء والمتروكون للنسائي، دار الوعي – حلب، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.
- طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى

١٤٠٣هـ.

- طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى ٢٠٠١م.
- العجاب في بيان الأسباب لابن حجر، دار ابن الجوزي بالقاهرة.
- علل الدار قطني، دار طيبة الرياض –، ط: الاولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- العلل للإمام أحمد، نشر الدار السلفية، بومباى – الهند، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس اليعمري، دار القلم – بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- غريب الحديث للخطابي، دار الفكر – دمشق، عام النشر ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- فتاوى ابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، دار الرشيد بالجزائر، عام ٢٠٠٠م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب، دار الحرمين – القاهرة، عام ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

- الفتن لنعيم بن حماد، مكتبة التوحيد – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.
- فضائل الأوقات للبيهقي، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، ط: الأولى، عام ١٤١٠هـ.
- فهرس الفهارس للكتاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- فهرس المخطوطات مركز الملك فيصل (خزانة التراث) من على المكتبة الشاملة.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- القناعة في ما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة للسخاوي، مكتبة أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر ١٩٤١م.
- الكاشف للذهبي، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، ط: الاولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي – بيروت، ط: الثالثة:

١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- المتفق المفترق للخطيب، دار القادري بدمشق، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- مجمع بحار الأنوار للفتني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، عام ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة عام١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- المجروحين لابن حبان، دار الوعي – حلب، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، طبع مجمع الملك فهد بالسعودية، عام النشر ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- المراسيل لأبي داود، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله، المكتب الإسلامي – بيروت، عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي داود، مكتبة ابن تيمية، مصر، عام ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- مستخرج أبي عوانة الإسفراييني على صحيح مسلم، دار المعرفة – بيروت، عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- مستخرج أبي عوانة الإسفراييني على صحيح مسلم، نشر الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، ط: الأُولى ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- مسند أحمد بن حنبل، دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- مشيخة النسائي للنسائي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٢٣هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للملا علي القاري،مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٣٩٨هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر: دار العاصمة عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد شراب، دار القلم، الدار الشامية – دمشق– بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ.
- معجم ابن جميع، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان – بيروت،، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.
- معجم ابن الأعرابي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: الأولى عام ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- معجم ابن المقرىء، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- معجم تاريخ التراث الإسلامي (المخطوطات والمطبوعات) لعلي الرضا، دار العقبة، قيصري – تركيا، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» لمؤلفه: عادل نويهض، مؤسسة نويهض بيروت – لبنان، عام ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

- المعجم الكبير للطبراني، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط: الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.
- معرفة علوم الحديث للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- مغازي الواقدي، دار الأعلمي – بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية د/ مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، عام ١٤٢٨هـ.
- المقرر على أبواب المحرر لابن أبي المجد الحنبلي، دار الرسالة العالمية، سوريا، ط: الأولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- المنتخب من علل الخلال لابن قدامة المقدسي، دار الراية للنشر والتوزيع.
- موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني للمسلمي، دار عالم الكتب – بيروت، لبنان، عام ٢٠٠١م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤١٢هـ.
- الموضوعات لابن الجوزي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
- ميزان الاعتدال للذهبي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر، دار ابن كثير، عام

١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، مؤسسة الريان – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لعبدالحي الحسني الطالبي، دار ابن حزم – بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- هدية العارفين للباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
- الوافي بالوفيات للصفدي، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، عام ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

بحمد الله